

تقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية
(دوبونت) (دراسة حالة المصارف الإسلامية الفلسطينية)

**Evaluate the performance of the banks for the efficiency of
managing financing risks according to the return on equity model
(DuPont) (Palestinian Islamic banks case study)**

عزمي عوض

Azmi Awad

جامعة فلسطين التقنية- خضوري، طولكرم، فلسطين
حالياً: جامعة الزيتونة للعلوم والتكنولوجيا، سلفيت، فلسطين

Palestine Technical University - Kadoorie, Tulkarm, Palestine
Currently Al Zaytona University of Science & Technology, Salfit,
Palestine

الباحث المراسل: azmiawad1@hotmail.com

تاريخ التسليم: (2020/9/16)، تاريخ القبول: (2020/12/7)

ملخص

هدفت الدراسة الى تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وربطها مع جودة المحافظ الاستثمارية وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية المعدل (دوبونت) والنسب المالية المصرفية، كذلك التعرف على أنواع المخاطر المصرفية ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وحجم التوظيفات باستخدام صيغ التمويل الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لدراسة الحالة، ولمعالجة البيانات استخدم الباحث برنامج SPSS، وتكونت عينة الدراسة من المصرف الإسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي باعتبارهما من المصارف الإسلامية الناشطة في فلسطين، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية وفق نموذج دوبونت للمصرف الإسلامي الفلسطيني قد سجل ما نسبته 12.5% مقارنة مع المصرف الإسلامي العربي الذي سجل ما نسبته 6.8%، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول والرفع المالي للمصرف، كما دلت النتائج أن مخاطر التمويل في المصرف الإسلامي الفلسطيني هي أكبر مع وجود مخصصات كافية، وبالنتيجة ارتفاع عوائده مقارنة مع المصرف الإسلامي العربي، كما بينت الدراسة أن مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل نموذج متكامل لتقييم الأداء ولوصف وقياس العلاقة

التبادلية بين العائد والمخاطرة، وجاءت النتائج لتعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ للمصارف الإسلامية الفلسطينية في عملية إدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك ايجابياً على مؤشر الاداء لتلك المصارف من خلال بناء محافظ استثمارية ذات جودة جيدة مكنها من منافسة المصارف التقليدية، وقد خلصت الدراسة أن على المصارف الإسلامية أن تتنوع وتطور من أدواتها التمويلية وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية الانتاجية وأن ترفع من درجة التعاون في مجال تبادل المعلومات الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر التمويل؛ العائد على حقوق الملكية؛ المصارف الإسلامية.

Abstract

The study aims at evaluating the performance of Palestinian Islamic banks for the efficiency of managing financing risks and linking them with the quality of investment portfolios according to the modified return on equity model (DuPont) and bank financial ratios, also to identify the types of risks of Islamic financing instruments, And the volume of investments using Islamic financing formulas, To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive and analytical comparative approach to the case study, The sample of the study consisted of the Palestinian Islamic Bank and the Arab Islamic Bank since they are the most active Islamic banks in Palestine. The results of the study showed that the average of the return on equity index according to DuPont model of the Palestinian Islamic Bank was 12.5% compared to the Arab Islamic Bank, which scored 6.8%, this is due to the high rate of return on assets and financial leverage in the Palestinian Islamic Bank, the results also indicated that the financing risks in the Palestinian Islamic Bank are greater with sufficient provision, As a result, its returns increased compared to the Arab Islamic Bank. The study also showed results that reflect the efficiency and remarkable success of the Islamic banks in the process of managing credit risks. This reflected positively on the performance index of those banks by building good quality credit portfolios, which enabled them to compete with traditional banks. The study concluded that Islamic banks should diversify and develop their financing instruments and direct them towards productive investment opportunities and raise the degree of cooperation in the field of credit information exchange.

Keywords: Finance risks; Return on equity; Islamic banks.

مقدمة

تسهم المؤسسات المصرفية في عملية النمو الاقتصادي عن طريق تعبئة الموارد المالية وتقديمها إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية والاستثمار، ويعد التمويل المصرفي من أهم النشاطات التي يمارسها أي مصرف، والتي يفقد من غيره وظيفته الأساسية كوسيط مالي وبالتالي يفقد المصرف وجوده أساساً، إضافة إلى أن عائد النشاط التمويلي يمثل المحور الرئيس لإيرادات المصرف مهما تنوعت وتعددت الأنشطة الأخرى، ونتيجة لذلك تواجه المصارف مخاطر عديدة جراء قيامها بعمليات التمويل والاستثمار، كون أن التمويل هو النشاط الأساسي للمصرف، ومنه يأتي الجزء الأكبر من أرباحه، وبالتالي فإن المخاطر التمويلية تأتي في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ويعتقد عدد من الباحثين أن السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي عانت وتعاين منها الدول ناجمة عن مخاطر التمويل التي تقود إلى الخسائر المصرفية، ويعزى السبب الرئيسي لظهور تلك الأزمات هو عدم تطبيق الممارسات السليمة المستندة إلى معايير ومبادئ الإقراض الجيد، وأمام ذلك أثبت النظام المالي الإسلامي القائم والمستند على أحكام الشريعة الإسلامية فاعليته وكفاءته من حيث المحافظة على معدلات النمو والاستقرار، حيث أظهرت المصارف الإسلامية قوة وصموداً أمام تلك الأزمات المالية العالمية، لذلك أخذت تفكر العديد من دول العالم بإنشاء نوافذ إسلامية ضمن المنتجات والخدمات التي تقدمها، أو فتح مصارف إسلامية بالكامل، ومن هنا اهتمت هذه الدراسة بتقييم مدى كفاءة أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لإدارة مخاطر التمويل بهدف زيادة كفاءة وجودة محافظها الاستثمارية وقدراتها التنافسية. وبهدف تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم استخدام نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية المعدل ROE والذي من خلاله سوف نحاول تقييم أداء البنوك الإسلامية محل الدراسة من حيث العائد ومراقبة التكاليف وإنتاجية أصول كل بنك من جهة، ومن جهة أخرى استخدام بعض المؤشرات المالية المصرفية لتقييم المخاطر التمويلية التي تواجه كلا المصرفين عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 2013 إلى العام 2019، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول يتم فيه تناول الإطار النظري للدراسة والتعريف بمفهوم تقييم الأداء والنشاط التمويلي إضافة إلى تقديم ملخص عن النماذج المستخدمة في تقييم الأداء بالتركيز على نموذج DUPONT وآليات تطبيقه والمؤشرات المالية المصرفية لتقييم كفاءة إدارة مخاطر التمويل، والمبحث الثاني يتناول صيغ التمويل الإسلامي ومخاطرها، والمبحث الثالث يدور حول الجانب التطبيقي لتقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل، وبالمحصلة النهائية تحليل النتائج للخروج بتوصيات لمدى صلاحية استخدام النموذج في تقييم العلاقة التبادلية بين الربحية والمخاطرة في المصارف الإسلامية وهي القيمة المضافة التي يمكن أن تصب في مساهمات الدراسات اللاحقة.

مشكلة الدراسة

تتعرض المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية عند قيامها بعمليات التمويل إلى مخاطر متنوعة قد تؤدي إلى عدم استقرارها، ولعل من أهم هذه الإخطار هي المخاطرة التمويلية، حيث تعتبر مخاطر التمويل من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف ومن ثم حدوث الأزمات

المصرفية، ومن هنا تبرز أهمية المؤشرات المالية التي تعطي تصور دقيق عن حالة المصرف ومركزه المالي وتسلط الضوء على مدى كفاءة إدارة المخاطر التي قد تعرض المصرف إلى أزمات مالية تؤثر بالتالي على سلامة الجهاز المصرفي، وتعتبر عملية تقييم كفاءة إدارة مخاطر التمويل ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح المصارف الإسلامية في وظيفتها المالية، وهي عملية أساسية وضرورية للاستمرارية والمنافسة، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية المعدل (دوبونت)؟ وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تقييم العلاقة بين الربحية والمخاطر في نشاط المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
- هل تساهم الرافعة المالية في رفع العائد على حقوق الملكية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل ونسبة مخصص تدني التمويلات في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في المصارف الإسلامية الفلسطينية ومؤشر كفاءة الأصول في القطاع المصرفي الفلسطيني؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل ومؤشر كفاءة الأصول في المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في المصارف الإسلامية الفلسطينية ونسبة مخصص تدني التمويلات في القطاع المصرفي الفلسطيني؟
- وللإجابة على التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية تم الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات التي سوف يتم الاعتماد عليها في تقييم أداء وربحية المصارف الإسلامية الفلسطينية، كذلك في تقييم المخاطر وجودة المحافظ الاستثمارية.

فرضيات الدراسة

بغرض الإلمام بحوثيات الدراسة ولتقييم العلاقة بين العائد والمخاطرة، فقد تم الاستعانة بالفرضية العدمية الرئيسة التالية: لا يمكن تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية المعدل (دوبونت).

وينبثق عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية العدمية التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل ونسبة مخصص تدني التمويلات في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في المصارف الإسلامية الفلسطينية ومؤشر كفاءة الأصول في القطاع المصرفي الفلسطيني.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل ومؤشر كفاءة الأصول في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في البنوك الإسلامية الفلسطينية ونسبة تدني التمويلات في القطاع المصرفي الفلسطيني.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الاتي:

- تسليط الضوء على مخاطر الائتمان بشكل عام ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي بشكل خاص.
- تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية بغرض الوقوف على قدرة هذه المصارف على المنافسة.
- اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر التمويل وربطها مع جودة المحافظ الاستثمارية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وذلك من خلال استخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل (Dupont) لتقييم الكفاءة والربحية، إضافة إلى استخدام بعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بقياس مخاطر التمويل.

أهمية الدراسة

يعتبر فهم طبيعة المخاطر المرتبطة بأدوات التمويل الإسلامي أولى خطوات التعامل مع تلك الأخطار، خاصة مع اللبس الذي قد يحدث عند البحث في تطوير أدوات للتحوط وإدارة الخطر في الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث يعتقد البعض أن مخاطر صيغ التمويل الإسلامية لا تخرج من حيث جوهرها عن مخاطر أدوات التمويل التقليدية، غير أن هناك اختلافات هيكلية في طبيعة الأخطار التي تواجه كلا النوعين، لذلك جاءت أهمية هذه الدراسة للتعرف بمخاطر النشاط التمويلي في المصارف الإسلامية من خلال استخدامها لصيغ التمويل الإسلامية وهي من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة، وتعتبر هذه الدراسة من المواضيع الحديثة (في حدود علم الباحث) التي تبحث في تقييم كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية الفلسطينية لإدارة مخاطر التمويل باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية المعدل (DuPont) بهدف تحسين جودة وكفاءة المحافظ الاستثمارية، واستخدام مجموعة أخرى من المؤشرات التي تقيس المخاطر المصرفية الرئيسية.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجية التالية:

- المنهج الوصفي: من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية، والرجوع إلى الكتب والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية السابقة، التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الجانب النظري.
- المنهج التحليلي المقارن: تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لدراسة الحالة باستخدام مجموعتين من المقاييس، تضم المجموعة الأولى أدوات لقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ROE المعدل (DuPont)، والمجموعة الثانية تضم النسب المالية المصرفية لقياس مخاطر الائتمان.
- المنهج الإحصائي: لغايات التحليل الإحصائي تم التركيز على عامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وذلك للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة لمخاطر التمويل والمتغير التابع المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد (Regression Multiple Analysis).

حدود الدراسة

تم تحديد الفترة الزمنية من العام 2013-2019 وذلك لتوافر البيانات المالية للمصارف الإسلامية الفلسطينية .

مجتمع الدراسة

تم تطبيق الدراسة على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وعددها ثلاثة مصارف وهي: المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني ومصرف الصفا الإسلامي، إلا أن مصرف الصفا الإسلامي قد استثنى بسبب حداثة تأسيسه ولعدم توافر البيانات المالية لكامل فترة الدراسة.

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث وفي حدود ما توفرت لديه من معلومات، فقد تطرق عدد من الباحثين في العديد من الدراسات الى موضوع تقييم كفاءة أداء المصارف باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية المعدل (DUPONT)، كذلك العديد من الدراسات التي تطرقت الى مخاطر الائتمان المصرفي، حيث نجد أن دراسة (ALorabi, 2019) قد هدفت إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض الوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة البنوك الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية في نفس بيئة الأعمال، واستخدم الباحث في ذلك المنهج الوصفي التحليلي والنسب المالية لنموذج العائد على حقوق الملكية كمؤشرات لتحديد كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف،

وخلصت الدراسة إلى أن بنك البركة كان أفضل من بنك سوسيتي جنرال في مؤشرات الربحية الثلاثة ROE، PM، ROA، وفي المقابل كان بنك سوسيتي جنرال الجزائري أفضل من بنك البركة من حيث حسن استغلال أصوله، وأهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة لكلا المصرفين بأن تحسن من صافي الدخل بالاعتماد على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى رفعه، والتوازن في إدارة السيولة بين نوعية الودائع ومجالات توظيفه، والسعي للتركيز على استخدام مختلف الصيغ الاستثمارية، وذلك من أجل توليد إيرادات متوازنة، والتركيز على الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي للموازنة بين الودائع والتوظيفات وأجالها. وبالمثل جاءت دراسة كل من (Ananza & Othman, 2014)، لتسلط الضوء على مخاطر التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، وعلى مراحل إطار إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، إضافة إلى اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وربطها مع جودة المحافظ الائتمانية في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية المتعلقة بقياس الكفاءة والربحية، إضافة إلى استخدام بعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بقياس كفاءة جودة المحافظ الائتمانية، وقد استخدم الباحثان في هذا السياق المنهج الوصفي التحليلي لعينة من المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2004-2011، وقد بينت الدراسة نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ لعينة الدراسة في عملية إدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك إيجابياً على مؤشر الأداء للعينة، واستطاعت بنوك العينة بناء محافظ ائتمانية ذات جودة عالية، مما مكنها من تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة مما عزز من دور البنوك الإسلامية في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة مع البنوك التقليدية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها أنه بالإمكان الاعتماد على نموذج (DuPont) المعدل في تقييم كفاءة وفاعلية الأداء لدى المصارف بشكل عام، إضافة إلى المقاييس الأخرى مثل: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، وتفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وبشكل مستمر لتمكينها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن. كما نجد أن دراسة (Khabaz, 2015) قد هدفت إلى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج معدل العائد على حقوق الملكية للوقوف على طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة خلال الفترة الزمنية (2002-2012)، وتكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف وهي القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، والمنهج التجريبي بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية ألا وهو الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج EViews للمقارنة، حيث قامت الباحثة بعمل مقارنة بين أداء هذه البنوك الثلاثة من حيث مؤشرات العائد لكل بنك من جهة، ومن حيث المخاطرة من جهة أخرى، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك عينة الدراسة متقاربة، وأن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة، كما توصلت الدراسة أيضاً أن هناك علاقة ارتباط بين المخاطر والعائد على حقوق الملكية في القرض الشعبي الجزائري من الناحية القياسية، وبناء على نتائج الدراسة، فقد أوصت الدراسة أن على البنوك تطوير أدوات وأنظمة لقياس المخاطرة والعوائد، وكذلك الارتقاء بكفاءة العنصر البشري في المصارف واستخدام الأساليب الإحصائية في تقييم أداءها ومقارنتها مع البنوك الأجنبية. ومن الدراسات التي تعرضت

إلى إدارة مخاطر الائتمان دراسة (Qawasmi, 2019) التي جاءت لتسلط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطوير استبانة خاصة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، وقد استخدمت الدراسة العينة الشاملة لجميع مدراء فروع وموظفي دوائر التمويل، وبعض موظفي دوائر المخاطر، لمحاولة الربط بين نسب أرصدة صيغ التمويل والمخاطر التي تتعرض لها، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تتعرض لدرجة عالية من المخاطر، والتي تدفعها إلى التركيز على صيغ البيوع على حساب صيغ المشاركات الأخرى، مما يعد انحرافاً عن أهداف المصارف الإسلامية، كما أن البيئة المصرفية في فلسطين لا تتعارض مع طبيعة العمل للمصارف الإسلامية، إلا أنها لا تراعي خصوصية عملها، ومن خلال النتائج تم التوصل إلى عدد من التوصيات كان أبرزها أن على المصارف الإسلامية التركيز على الاستثمار الحقيقي، وضرورة إيجاد أدوات جديدة للحد من المخاطر، والعمل على تدريب موظفي المصارف الإسلامية على مبادئ وأسس المعاملات الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتوجيه المصارف الإسلامية على التنوع في استخدام صيغ التمويل، واستحداث نماذج خاصة بالرقابة على المصارف الإسلامية. وبالمثل جاءت دراسة كل من (Qundos & Sahlawi, 2015)، التي هدفت إلى فهم وتحليل مخاطر عقود التمويل الإسلامي، ومدى انعكاس طبيعة كل عقد تمويلي على نوعية الأخطار التي تواجهها عند التطبيق، وذلك من خلال فهم طبيعة الأدوات المالية الإسلامية وتقسيماتها، والتعرف على أهم مخاطر عقود التمويل الإسلامي، ومقارنتها بالمخاطر في التمويل التقليدي، والتعرف على منشأ الخطر في عقود التمويل الإسلامي، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي مع استخدام أداة التحليل، حيث تم تحليل طبيعة الأدوات المالية الإسلامية ومن ثم منشأ الخطر في تلك الأدوات، مع توضيح الاختلافات بين أخطار المنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالأدوات التقليدية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أدوات التمويل الإسلامية تواجه نفس مخاطر الأدوات المالية التقليدية، والاختلاف هو في طريقة ظهور تلك المخاطر، وكيفية تأثيرها ودرجاتها، وأن الأدوات الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات عند إدارة مخاطرها، أهمها عدم إمكانية الاستفادة من كثير من تقنيات التحوط التقليدية لانطوائها على الربا أو الغرر، ومن أهم المقترحات التي قدمتها الدراسة أنه يتوجب إجراء المزيد من الدراسات حول أدوات التمويل الإسلامية وما تواجهه من مخاطر مقارنة مع الأدوات المالية التقليدية، والبحث في نظرية الخطر في الاقتصاد الإسلامي، وطبيعة العلاقة بين المصادقية الشرعية للمنتجات المالية وعلاقتها بدرجة الخطر. كما أن دراسة كل من (Abu-Wadi & Saqfalhait, 2016)، هدفت إلى تحليل أداء المصارف التجارية مستخدمة في ذلك مؤشرات تقييم الأداء المحاسبية التقليدية (معدل العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات تقييم الأداء الحديثة (القيمة الاقتصادية المضافة) للمصارف التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك بهدف الوقوف على دلالات هذه المقاييس كمؤشرات لتقييم الأداء واستخدامها في تفسير القيمة السوقية المضافة، ولتحقيق هدف الدراسة تم حساب هذه المقاييس للمصارف التجارية الأردنية حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data للمصارف المدرجة خلال الفترة 2000-2013

وعدها ثلاثة عشر مصرفاً، في دراسة الأداء الاقتصادي والمالي على مستوى المصارف التجارية الأردنية، وقد أشارت نتائج تطبيق اختبار المقياسين السابقين على القيمة السوقية المضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية المضافة للمصارف الأردنية، كذلك بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للمصارف الأردنية، وعلى ضوء النتائج فقد أوصت الدراسة أن تقوم المصارف بنشر قائمة بالقيمة الاقتصادية المضافة جنباً إلى جانب مع القوائم المالية الأخرى ليشكلاً معاً مصدراً للمعلومات لأصحاب المصالح، كما أن هذه النتائج تعزز استخدام مؤشر القيمة المضافة لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية ولتحديد المكافآت والحوافز للمديرين، وبضرورة العمل على رفع مستويات الأداء في المصارف التجارية الأردنية والذي يستوجب منها تطويراً وتحديثاً مستمراً في خدماتها المصرفية، كذلك البحث عن حلول تنظيمية أكثر فعالية ضمن مجموعة أكبر من الخدمات المالية، وتحسين طرق تقديمها وعدم التقيد بالنظم والاتجاهات التقليدية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطرة في المصارف التقليدية سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو الإقليمي، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة، حيث أبرزت الدراسات السابقة الدور الهام الذي تقوم به إدارات المخاطر بعمليات التحوط المختلفة لمواجهة مختلف أنواع المخاطر من جهة ومن جهة أخرى رفع درجة كفاءة محافظها الائتمانية، مستخدمة بذلك عدة نماذج لقياس أداء المصارف من بينها: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA، والقيمة السوقية المضافة MVA، والعائد على حقوق الملكية ROA، إلا أن الدراسات السابقة لم تتطرق (بحدود علم الباحث) إلى استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (DuPont) المعدل في تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية، وعليه فإن هذه الدراسة تعتبر قيمة إضافية تصب في وعاء الدراسات التي تهتم في تقييم إدارة المصارف ومخاطر التمويل الإسلامي بهدف زيادة كفاءة وجودة المحافظ الاستثمارية، كما أن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة بأنها تضمنت ربط مؤشر العائد على حقوق الملكية مع مؤشرات مخاطر التمويل المصرفي وبإحصائيات حديثة.

المبحث الأول: الإطار النظري

تمهيد

تشير الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل إلى الدور الهام الذي تؤديه المصارف في حفز النمو من خلال سعيها لأداء مهام الوساطة المالية وتعبئة المدخرات، وتوجيه تلك المدخرات لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لاحتياجاتها الجارية والاستثمارية بقصد تحقيق كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر، وقد تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي ساعد المصارف على اتخاذ قرارات موضوعية، حيث تلعب إدارة المخاطر الائتمانية دوراً هاماً في منظومة العمل المصرفي، وقد تعاظمت أهمية هذا الدور مع تنامي الأزمات التي تعرضت لها الصناعة المصرفية خاصة في الآونة الأخيرة، وأغرقت البلدان النامية في

مشاكل معقدة تمثلت في عدم كفاية التدفقات الرأسمالية المطلوبة لتمويل عمليات الاستثمار، لذلك بدأت الأنظار تتجه نحو إيجاد البديل لهذه المصارف فكان البديل يتمثل في المصارف الإسلامية، وقد لعبت هذه الأزمات دوراً أساسياً في إبراز أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية، لتعطيتها بعداً دولياً لاسيما بإقبال العالم الغربي على الولوج في هذا المجال، حيث بدت المصارف الإسلامية أكثر متانة وقدرة على مواجهة الصدمات، لذلك فإن بحث وتحليل القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية يعتبر موضوعاً مهماً وشائكاً، وأصبحت جميع المؤسسات المالية تضم في هيكلتها فريقاً مختصاً بإدارة المخاطر، ولا يمكن للمصارف الإسلامية أن تشكل استثناءً عن هذه القاعدة كون أن هذه المخاطر تشكل بالنسبة لها أحد مهددات عملها، وعليه فإنه من الضرورة بمكان دراسة وتقييم كفاءة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، والبحث في إمكانية تطوير أنشطتها المصرفية لتلائم وتتناسب مع التزايد المطرد في حجم النمو الذي تشهده الصناعة المصرفية ولتعزيز قدراتها التنافسية، كما أن تقييم الأداء المقارن بين تلك المصارف تعد عملية أساسية وضرورية في قياس مدى نجاحها وكفاءتها.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

وجدت مفاهيم عديدة لتعريف تقييم الأداء فقد عرفها (Hanafi, 1997, p. 273) على أنها "الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقاً لما ينبغي له أن يؤدي"، كما عرف (Abu Alfutuh, 1999, p. 272) تقييم الأداء "بأنه التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة"، وعرف كل من (Mona & Dixie, 1987, p. 648) تقييم الأداء بصورة أدق على أنها "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة"، وعلى المستوى الاستراتيجي فقد عرف (Hammad, 1999, p. 214) تقييم الاداء "على انه تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يسهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف". ويتمثل الهدف العام لعملية تقييم الاداء التأكد من أن الاداء الفعلي يتم وفقاً للخطة الموضوعة والمرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الاداء كتوضيح المسار المالي للمصرف لمعرفة جوانب الضعف ومعالجتها وإبراز مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول (Qaryaqus & Hanafi, 1999, p. 214)، وأيضاً كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية، ولتقييم الاداء أهمية حيث يعتبر أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة، واختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية، كما يفيد تقييم الاداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة، ومعرفة مدى سلامة السياسات والإستراتيجيات خلال السنة المالية، ويعرف (Fahd, 2015, p. 27) تقييم الاداء المالي بأنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الاداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الاداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج

مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات، والجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء للبنوك تحظى بأهمية بارزة وفي جوانب ومستويات مختلفة حيث تبرز قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، وبالتالي الكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول اللازمة لها، كما يظهر تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي ينتمي إليها البنك، وأيضاً يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى، كما يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك (Fahd, 2015, pp. 28-30)، وتختلف عملية تقييم الأداء حسب توقعات المستفيدين، إذ يركز المقرضون على مستويات السيولة للتأكد من مقدرة البنك للإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين، بينما نجد أن المحللين والباحثين يهتمون بكافة مناحي النشاط المصرفي للوصول إلى صورة واضحة عن أداء المصرف، إذ يؤكد كل من (Bhagwat & Sharma, 2007, pp. 43-63) أنه وبالرغم من الاختلافات في الأهداف الخاصة بكل مستفيد من تقييم الأداء، فإن تقييم الأداء هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات للوقوف على الحالة المالية والتنافسية وتحديد الكيفية التي يتم بموجبها إدارة الموارد خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: النماذج والنسب المستخدمة في تقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة المخاطر التمويلية

تعتمد المؤسسات المالية في تقييم الأداء على مؤشرات مختلفة باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون أن تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف والمودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، فقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج العائد على حقوق الملكية المعدل DuPont باعتباره مؤشراً متكاملًا لتقييم أداء المصارف كونه يعكس أداء الأنشطة التشغيلية والتمويلية، إذ يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية أحد أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء كونه مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية ما بين العائد والمخاطرة، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام أصولها وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، وتم تطوير النموذج في بداية السبعينيات ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة للنموذج تخص المخاطر المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية وأصبح يعرف بنموذج دوبونت (Modified DuPont Formula) وأحياناً بلفظ دوبون (Gitman, 2005, p. 40).

وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كويل في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، من خلال تحليل مجموعة من النسب تم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل

(Hammad, 1999, p. 77)، ويمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات العائد والربحية بنموذج دوبيونت حيث يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو العائد على الأصول ROA، كما يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق الملكية ROE إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول (Almazari, 2011, pp. 50-63)، ويتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما (Qureshi, 2004, pp. 89-95)؛ (Mona & Dixie, 1987, pp. 662-663)؛ (Abu-Wadi & Saqfalhait, 2016, p. 2501)؛ (663):

– هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول، ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية: هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

– منفعة الأصول (AU) أو معدل دوران الأصول حيث يدل على الاستغلال الأمثل للأصول أو إنتاجية الأصول، ويقاس بالعلاقة التالية: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن العائد على الأصول ROA = هامش الربح (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) x منفعة الأصول UA (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو السيئ (فمثلاً) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع، فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين كل من العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE حيث ينبع الفرق بين الاثنين من استخدام الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول بمضاعف حقوق الملكية EM أو بما يعرف بالرافعة المالية فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول) x (صافي الربح/ إجمالي الإيرادات) x (إجمالي الأصول/حقوق الملكية) أي

ROE = Net Profit Margin (PM) x Total Asset Turnover (AU) x Financial Leverage Multiplier (EM)

$$ROE=EM*PM*UE$$

ويمتاز هذا النموذج بالمرونة إذ أنه يمكن من تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرارات بشكل تفصيلي، إضافة إلى أنها تعمل على ربط العلاقة ما بين العائد والمخاطرة

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية (FLM)، فإذا ما حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع فيمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كلاهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصولة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

ولتقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة مخاطر التمويل تم استخدام مجموعة من النسب المالية وعلى النحو المشار إليه أدناه (Rose, 2002, pp. 149-190) (Qureshi, 2004, p. 92) (Hammad, 1999, p. 79) :

النسبة الأولى: التمويلات الائتمانية الغير عاملة (المتعثرة) /إجمالي التمويلات الائتمانية.

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول من خلال قياس فشل التمويلات كنسبة مئوية من كامل محفظة تمويلات المصرف، وبالتالي كلما ارتفعت كلما كان هناك مخاطرة أكبر ويفضل أن لا تزيد عن 1.5%.

النسبة الثانية: مخصص تدني التمويلات المشكوك في تحصيلها /إجمالي التمويلات الائتمانية.

وتقيس هذه النسبة أو مؤشر المخاطر الائتمانية الأرباح التي تحتجز كمخصص لخسائر التمويلات المحتملة أو المشكوك في تحصيلها والناجمة عن عدم السداد، وكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت درجة تحوط المصرف لمواجهة خسائر التمويلات وانخفاض درجة المخاطرة المرتبطة بها، وتعكس التغيرات في نوعية محفظة التمويل بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة، وهذه النسبة يفضل أن تكون بين 0.6-1%.

المطلب الثالث: مخاطر الائتمان

مفهوم المخاطر الائتمانية

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد ضرر أو خسارة، وقد عرف كل من (Erekat & Aqel, 2010, p. 310) المخاطر المصرفية بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه. وقد وردت العديد من المفاهيم ضمن التعريف الاقتصادي من بينها:

- أن مخاطر الائتمان تعني احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، بمعنى انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة.
 - عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.
- وتعرف مخاطر الائتمان عموماً على أنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها، ويسري هذا التعريف على المصارف الإسلامية (IFSB, 2005, p. 6)، وتكون مخاطر الائتمان في صور مخاطر تسوية المدفوعات، وتنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقداً (مثلاً) في حالة عقد السلم والاستصناع، أو أن عليه أن يسلم أصولاً قبل أن يتسلم ما يقابلها من نقود مما يعرضه لخسارة محتملة كبيع المرابحة، وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح مثل المضاربة والمشاركة تأتي مخاطر الائتمان في صور عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى المصارف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة والمضاربة، وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة فإن المخاطر الائتمانية تنشأ في صور مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته ربما بسبب عوامل عامة وليست خاصة به (Erekat & Aqel, 2010, p. 310).

مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

تقوم المصارف بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة المصرف الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة بين المخاطر والعائد والسيولة، ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في المصرف بالإضافة إلى دائرة إدارة مخاطر الائتمان عدد من اللجان من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وقد عرف كل من (Erekat & Aqel, 2010, p. 311) إدارة المخاطر على أنها نظام متكامل وشامل لهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لدراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسيةها، وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصدرها، وقد وردت العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر ومن بين المفاهيم الرئيسية ضمن هذا المجال ما قدمته لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية من تعريف لمخاطر الائتمان بأنها تلك "العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديد قياسيةها ومراقبتها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة

المصرف (Ananza & Othman, 2014, p. 214)، وقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB, 2005) بأنها احتمالية عجز الطرف الآخر بالإيفاء بالتزاماته وفقاً للبنود المتفق عليها.

وتنشأ المخاطر عندما يترتب على القيام بعمل ما أكثر من احتمال حول نتيجته مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل، وتتمثل المخاطر في الظروف أو الأحداث غير المؤكدة، التي وإن حدثت سيكون لها تأثير سلبي أو إيجابي على أهداف المشروع، وبالتالي يرتبط مفهوم المخاطر أساساً بحالة عدم التأكد والتعرض لهذه الحالة المرافق لأنشطة المؤسسات المالية، وعادة ما ترتبط المخاطر أيضاً بضعف قنوات الاتصال داخل المنظمة بين مكوناتها، وبين المنظمة وبيئتها الخارجية، بالإضافة إلى دورة حياة المنتج ومدى تطوره، فضلاً عن النقص في التدريب لتطوير المهارات والخبرات القائمة، وقد جرت العادة على قياس هذا الخطر باستخدام الانحراف المعياري للنتائج المتوقعة عن النتيجة الفعلية، بالرغم من أن حالة عدم التأكد هي الحالة التي تواجهها كافة منشآت الأعمال في ممارستها لأنشطتها، إلا أن هذه الحالة تعتبر أكثر عمقاً في المؤسسات المالية وخاصة المصرفية منها، وذلك مرده إلى طبيعة أنشطة هذه المؤسسات التي تقوم على الاتجار بأموال الغير والعمل على تعظيم أرباحها وزيادة متانة مركزها المالي من خلال سعيها للتخفيف من المخاطر المترتبة على حالة عدم اليقين في أنشطتها (Abdulhay, 2014, p. 13).

وتتضمن سياسة المصارف لإدارة مخاطر الائتمان وجود استراتيجية وسياسة تمويلية واستثمارية واضحة من قبل مجلس الإدارة، وينطوي تحت هذه السياسات نسبة محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري، والحد من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات ودراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته، إضافة إلى تحديد أساليب لتخفيف المخاطر ومنها (Erekat & Aqel, 2010, p. 312)؛ (Ramadan & Judih, 2006, p. 168):

- تأمين القرض، وقد نشأت مؤسسات متخصصة بذلك في العديد من دول العالم.
- توزيع وتنويع الاستثمارات الائتمانية على مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية وتنويع العملاء.
- وجود سقف ائتمانية واستثمارية واضحة ومتفقة مع تعليمات البنك المركزي لكل نوع من أنواع الاستثمار.
- الحصول على الضمانات بما فيها حيازة الأصل الذي تم تمويله.
- تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة وذلك باقتطاع الحصة العائدة من الأرباح لتدعيم المركز المالي للمصرف كاحتياطي خسائر الديون الإلزامية.

- إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى المصارف الإسلامية وذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في المصرف بأهمية إدارة المخاطر في استمرارية المصرف، والالتزام بمعايير الرقابة الدولية كاتفاقيات بازل.
 - بيع الائتمان المشكوك في تحصيله لمؤسسات متخصصة بهذا النوع من الاعمال.
- وهناك عدة تقسيمات للمخاطر تتعرض لها المصارف بشكل عام سواء كانت تقليدية أو تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، وسيتم تناول أنواع المخاطر من حيث مخاطر مالية وأخرى غير مالية:

المخاطر المالية

تضم المخاطر المالية ما يلي

مخاطر السوق

وهي المخاطر التي تنشأ عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وأسعار صرف العملات وأسعار السلع والموجودات المؤجرة (Erekat & Aqel, 2010, p. 314)، لذلك فإن مصدرها هي الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق، وتم إضافة مخاطر السوق إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام 1996 حيث يتوجب على المصارف الاحتفاظ برأسمال كاف لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها، ولقياس مخاطر السوق تقوم المصارف ومنها الإسلامية باستخدام تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق ويتضمن هذا النوع من المخاطر ما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة: وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله، وللوهلة الأولى قد يبدو للبعض أن المصارف الإسلامية قد لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المصارف الإسلامية، فالمصارف الإسلامية تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعار أدواتها التمويلية المختلفة، ففي عقد المراجعة مثلاً يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي وهو في العادة مؤشر ليبير، كما يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة.

مخاطر أسعار العملة: وتمثل الخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات المصرف، وفي المصارف الإسلامية تتم إدارة العملات الأجنبية على أساس التعامل الفوري SPOT وليس على أساس التعامل الأجل، والمشكلة التي تصادف المصارف الإسلامية في هذا السياق هي مخاطر تغير أسعار الصرف، فقد تكون المصارف تتعامل بعملة معينة كال دولار مثلاً وتدخل في استثمارات بعملة أخرى.

مخاطر أسعار الاسهم والسلع: وتنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية لموجودات محددة، حيث يتعرض المصرف إلى تقلب أسعار السلع المشتراة، وهذا يأتي نتيجة احتفاظ المصرف بمخزون من السلع بغرض البيع أو نتيجة دخول المصرف في عمليات التمويل بالسلم أو أن يمتلك معدات خاصة لعقود الاجارة التشغيلية، وتنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم (Erekat & Aqel, 2010, p. 316).

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان (Ibtihaj, 2000, p. 444)، أي أن هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد. ويتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل II من خلال الطرق التالية:

(Ananza & Othman, 2014, pp. 214-216).

الطريقة المعيارية: تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل أصل من أصول المصرف داخل وخارج الميزانية، وينتج عن هذا التخصيص قيماً للأصول مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تسمح إمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تقدماً.

طريقة التصنيف الداخلي الأساسية: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها المصرف والتي تشكل الأساس الذي يتم بناءً عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف باحتساب احتمالية التعثر (PD) خلال فترة زمنية مقدارها سنة، أما الخسارة عند التعثر (EL)، والتعرض عند التعثر (EAD)، وأجل الاستحقاق (M) يتم الحصول عليها من قبل السلطة الرقابية.

طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها المصرف، والتي تشكل الأساس الذي يتم بناءً عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف باحتساب احتمال التعثر للعملاء خلال فترة زمنية معينة مقدارها سنة، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، وأجل التعثر، وتندرج هذه الطرق في درجة صعوبة تطبيقها، حيث تعتبر الطريقة المعيارية هي الطريقة الأسهل في التطبيق، تليها طريقة التصنيف الداخلي الأساسية، ثم طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة (fadilah & Mamluk, 2014, p. 323).

مخاطر السيولة

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسبيل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على أرباحه فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض، ومن

أسباب التعرض لمخاطر السيولة ضعف تخطيط السيولة في المصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق (7, p. 2005, Belajouz) ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للمصرف تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من السيولة، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية.

مخاطر رأس المال

تتمثل مخاطر رأس المال في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كل من المودعين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ويتوجب الاحتفاظ في جميع الاوقات برأسمال ملائم وكاف لمواجهة الخطر التي يتعرض لها واستيعاب أي خسائر يمكن أن تلحق به، وقد اهتمت لجنة بازل بموضوع كفاية رأس المال للمصارف من خلال التركيز على مفهوم رأس المال المستند إلى المخاطر، فزيادة مخاطر المصرف يتطلب منه الاحتفاظ برأسمال أكبر لمواجهة تلك المخاطر.

المخاطر غير المالية

وتضم المخاطر غير المالية ما يلي:

مخاطر التشغيل: وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، ولذلك فإن المخاطر التشغيلية يمكن أن تندرج تحتها المخاطر التالية:

المخاطر القانونية: تتمثل بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزامات بالعقود والصفقات (38, p. 2003, Khan-allha & Habib).

مخاطر السمعة: وهي المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن المصرف، والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو جراء تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، وقد ينشأ هذا الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مسؤولي أو موظفي المصرف أو نتيجة عدم خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة أو بسبب وجود ضعف في الأنظمة السرية والبرامج الإلكترونية والتي قد تؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء في المصرف.

مخاطر التوثيق: وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر التوثيق اللازم لتعزيز الأنشطة والعمليات الخاصة بالمصرف، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العملاء أو العلاقات الداخلية بين أقسام ودوائر المصرف، إضافة إلى عملية تنظيم الاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بشكل خاطئ (22, p. 2004, AL-Ramahi).

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي ومخاطرها

تقوم المصارف الإسلامية باستثمار المدخرات المتجمعة لديها من أجل تحقيق العائد لها والمستثمرين معها من خلال صيغ التمويل التي يتم بها تنظيم العلاقة في مجال استعمال رأس المال، وفيما يلي أهم الصيغ التمويلية التي يركز عليها النشاط المصرفي الإسلامي:

التمويل بالمرابحة

يعد التمويل بالمرابحة أحد أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية، ويقصد بعقد المrabحة اتفاق يبيع بموجبه المصرف الإسلامي للعميل سلعة بثمنها الأصلي مع إضافة مبلغ (ربح) وهي من أنواع بيوع الأمانة، ويشترط لصحة عقد المrabحة تملك المصرف للسلعة بطريقة الملكية المتعارف عليها في المجتمع المتعامل فيه، وهو يضمن السلعة في حالة التلف والعيب والغرق والحريق والسرقة وغير ذلك مما يمكن ان يحدث لها (Miqdad & Helles , 2005, p. 245). ويتخذ بيع المrabحة أحد الشكلين التاليين (Awad, 2017, p. 98):

المrabحة البسيطة: وتكون بين طرفين أحدهما لديه السلعة ويرغب في بيعها للآخر بثمن أجل أكثر من الثمن العاجل، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي المشتري فيبيعونها إياها بربح.

المrabحة المركبة: أو **المrabحة للأمر بالشراء:** وتعزف المrabحة للأمر بالشراء أو المrabحة المصرفية بأنها (قيام المصرف بتنفيذ طلب التعاقد معه على شراء ما يطلبه وفق مواصفات محددة بالنقد الذي يدفعه المصرف كلياً أو جزئياً، وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء)، ومعنى ذلك أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة ليست في حوزة المصرف، ويعدده بأنه إذا قام بشراء هذه السلعة فسيقوم العميل بشرائها منه بما تقوم عليه من تكلفة زائدة يتفقان عليها، أي أن الفرق بين المrabحة للأمر بالشراء والمrabحة الأصلية هو عدم امتلاك البائع (المصرف) للسلعة عند تقدم المشتري لشرائها.

مخاطر التمويل بالمrabحة

تعتبر هذه الصيغة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في المصارف الإسلامية، بسبب تدني المخاطر الائتمانية في هذا النوع من الصيغ، وتتعلق مخاطر الائتمان في عقود المrabحة العادية، أو المrabحة للأمر بالشراء، مع الوعد غير الملزم بمبلغ الذمم المدينة المستحقة على العميل بعد تسلمه الأصل محل التعاقد. وتتم المrabحة العادية والمrabحة مع الوعد غير الملزم بمرحلتين، تختلف خلالهما طبيعة المخاطر المتضمنة في العقد (Qundos & Sahlawi, 2015, pp. 85-86):

المرحلة الأولى: مرحلة امتلاك المصرف للأصل: وفيها يتعرض المصرف لمخاطر السوق دون غيرها، ومن أمثلتها: مخاطر تقلبات أسعار الأصل، تلف الأصل وحتى مخاطر الصرف، إذا كانت المربحة على سلع دولية.

المرحلة الثانية: انتقال ملكية الأصل إلى العميل: عندما تنتقل ملكية الأصل إلى العميل، تنشأ بينه وبين المصرف علاقة دائن ومدين، وهنا يتعرض المصرف الإسلامي لمخاطر الائتمان أهمها مخاطر عجز العميل عن السداد.

إن كل ما سبق من احتمالية نكول العميل، وتراجعته عن إتمام الصفقة، لوجود وعد غير ملزم، في هذه الحالة تدخل الأصول التي يملكها المصرف ضمن أصوله، وتبقى عرضة بشكل أساسي لمخاطر السوق وتقلبات أسعار الأصل بشكل خاص. أما في المربحة للأمر بالشراء التي يكون فيها الوعد ملزماً، فإن مخاطر الائتمان تقل إلى حد ما، ومع ذلك يتعرض المصرف الإسلامي لمخاطر الطرف المتعامل معه في حال عدم وفاء الأمر بالشراء في المربحة بالتزاماته بموجب وعد الشراء، مما يضطر المصرف لبيع الأصل لطرف ثالث غالباً ما يكون بسعر أقل من سعر الشراء، إذ تمر المربحة مع الوعد الملزم بالشراء بمرحلتين، وتختلف طبيعة المخاطر فيهما عن المربحة العادية، والمربحة مع الوعد غير الملزم، على النحو التالي (Qundos & Sahlawi, 2015, p. 86):

– شراء الأصل أو السلعة بناءً على طلب العميل، وهنا لا توجد أي مخاطر تذكر، لأن مخاطر السوق نتيجة المصرف الإسلامي للأصل، سيتم تحويلها مباشرة إلى العميل، باعتبار وجود وعد يلزمه بشراء الأصل.

– تسليم الأصل للعميل، وتصبح العلاقة بين المصرف والعميل علاقة دائني، وهنا تنشأ مخاطر الائتمان، بالإضافة لمخاطر التشغيل.

ويمكن اللجوء إلى عدة خيارات لتقليل تلك المخاطر أو الحد منها وهي (Qattaf & Moqadm, 2016, pp. 309-310):

– اشتراط التعويض لصالح المصرف الإسلامي على العميل المماطل في السداد، وقد أجاز ذلك مجموعه من الهيئات الشرعية مثل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي لغرب السودان والمصرف الإسلامي المصري ومجموعة دلة البركة، وتقيد التعويضات بمقدار ما فات على الدائن من ربح معتاد يمكن أن ينتجه مبلغ دينه لو استثمره بالطرق المشروعة خلال مدة التأخير، ويتم تقديره من قبل مؤسسات مختصة لها خبره في هذا مجال التحكيم.

– اشتراط حلول باقي الأقساط إذا تأخر العميل عن دفع قسط منها، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي هذا الشرط في مؤتمره السابع الذي عقد في جده (يجوز اتفاق المتدينين على حلول سائر الأقساط عند امتناع المدين عن وفاء قسط من الأقساط المستحقة عليه ما لم يكن معسراً)، وهذا الشرط يمثل حافزاً للمدين على الوفاء بالتزاماته، كما يحقق منفعة للمصرف والعميل ولا مدخل فيه للربا حيث أن العميل ملزم فقط بأداء مقدار أقساطه بدون زيادة عليها.

التمويل بالمشاركة

تعد المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال في الاقتصاد الإسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية، ويقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف التمويل الذي يطلبه المتعاملين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل التقليدي، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف والمتعامل (Arabiyat, 2006, p. 128).

ومن أهم أنواع المشاركات المستخدمة في المصارف الإسلامية الاتي (AL-Wadi & Others, 2009, p. 196):

المشاركة الثابتة أو الدائمة (طويل الأجل): وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك المصارف الإسلامية في إنشاء الشركات المساهمة أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها لأسباب معينة.

المشاركة المؤقتة: وهي اشتراك المصرف في مشروع معين مع تحديد أجل أو طريقة إنهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع في المستقبل، وهذه المشاركة على نوعين هما:

- المشاركة في تمويل صفقة معينة: وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع أحد التجار أو مع إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يتقاسمان الربح بنسبة معينة، فيتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأسماله له وبهذا تنتهي الشركة، ومثال على ذلك اشتراك المصرف مع أحد المقاولين في تنفيذ عطاء كبناء مجمع تجاري أو اشتراكه مع أحد تجار المواد التموينية في استيراد مواد غذائية معينة تحتاجها البلد لصالح الحكومة أو لصالح المؤسسات الاستهلاكية.
- المشاركة المنتهية بالتملك (المشاركة المتناقصة): وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو عدة أطراف في إنشاء مشروع معين برأسمال معين بهدف الربح، بحيث يساهم المصرف والشركة في رأسمال المشروع بنسب معينة على أن يقوم الشريك الآخر أو أحد الشركاء بشراء حصة المصرف تدريجياً من الأرباح التي يحصل عليها، إلى أن تنتقل حصة المصرف في رأس مال المشروع بالكامل إلى الشريك الآخر ويصبح مالكا للمشروع بعد خروج المصرف من خلال تصفية حصته، وعلى ذلك تمثل المساهمة المتناقصة وسيلة لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل في جميع مجالات الاستثمار والتنمية (Iiemarah, 1996, p. 196).

التمويل بالمضاربة

صيغة المضاربة أو كما يطلق عليها أيضا المقارضة هي من صيغ التمويل الإسلامية التي يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الانتاج (المال والعمل)، لإقامة مشروعات اقتصادية يمولها صاحب المال ويديرها المضارب، على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما في حالة الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة، (Kurdoudi, 2007, p. 176)، والمضاربة كما يعرفها أيضا كل من (Erekat & Aqel, 2010, p. 156) تعني دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويكون المصرف هو الشريك صاحب رأس المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع حسب النسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، يتحمل المصرف خسارة في رأسماله، ويتحمل المتعامل خسارة في جهده، وللمضاربة عدة أنواع تتحدد هذه الأنواع من حيث الشروط أو من حيث دوران رأس المال أو من حيث أطراف المضاربة.

مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة

ان صيغ المشاركة في الربح والخسارة من أقل الصيغ استخداما في المصارف الإسلامية على الرغم من أن هذه الصيغ تعتبر الأساس النظري الذي انشأت على أساسه المصارف الإسلامية، ويعزى ذلك إلى المخاطر الائتمانية العالية التي تحملها هذه الصيغ، مما حال دون استخدامها وذلك للأسباب التالية (Qattaf & Moqadm, 2016, pp. 306-307):

- عدم وجود ضمانات كافية للزبائن، وخصوصا الضمانات الأخلاقية.
- الكفاءة التقييمية للمشاريع ضعيفة بالنسبة للمصارف الإسلامية في عملية تمويل المشاريع.
- طبيعة حسابات المصارف والتي يغلب عليها طابع الحسابات الجارية قصيرة الاجل، والتي يحتم عليها استخدامها استخدامات قصيرة الاجل كالمرابحة والإجارة، وليس من خلال صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة من أجل عدم تعريض المصرف لمخاطر عدم التوازن المالي، على الرغم من كون الأموال التي يدفعها المصرف إلى عميله في عقدي المشاركة والمضاربة لا تعتبر ديوناً في ذمته، إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمانية كبيرة، ربما تكون أكبر من بقية العقود، ويتم تصنيف المخاطر المتعلقة بعقد المضاربة، بناءً على نشاط العقد، ودور المصرف فيه، وتظهر مخاطر الائتمان في عقد المشاركة والمضاربة في عدة أشكال منها (Qaryaqus & Hanafi, 1999, pp. 91-92):
- المخاطرة الناشئة عن التزام المضارب (الطرف الآخر) بدفع حصة متفق عليها من الأرباح للمصرف، بصفته رب المال عند استحقاق دفعها، ويشكل عدم الوفاء بهذا الالتزام حالة سوء تصرف وإهمال من جانب المضارب.

- عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة عندما لا يكون لدى المصرف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي تم تمويلها (khan-allha & Habib, 2003, p. 75).
- في الحالات التي يتم فيها استخدام المضاربة لتمويل المشروعات، يقوم المصرف الإسلامي بتقديم أموال يتصرف فيها العميل بصفته مضارباً في عقد تنفيذ أعمال إنشاءات لحساب طرف ثالث (العميل النهائي)، وهذا العميل النهائي، والذي لا تربطه علاقة مباشرة أو تعاقدية مع المصرف يسدد دفعات جارية إلى المضارب، الذي يقوم بدوره بالدفع للمصرف، ودور المصرف هو تقديم تمويل مرحلي على أساس المشاركة في الأرباح إلى المضارب ريثما يتسلم تلك الدفعات الجارية من العميل النهائي، ويكون المصرف عرضة لمخاطر ائتمان فيما يتعلق بالأموال التي يقدمها للمضارب.
- في حال التعدي أو التقصير، حيث يضمن العامل رأس المال فينقلب إلى دين في ذمته، وعند إنهاء المضاربة والقسمة، يصبح نصيب البنك مضموناً على العامل، مثل الدين، وهو ما يتضمن مخاطر ائتمانية.
- إذا استخدمت أموال المضاربة أو المشاركة في البيع الآجل في المصرف الإسلامي، وهو ما يقع في أكثر المضاربات، فيتحمل رب المال (المصرف) مخاطر ائتمانية غير مباشرة متعلقة بقدرة عملاء المضاربة على التسديد.

التمويل بالاستصناع

وهو عقد بيع بين طرفين، يسمى الأول صانعا والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعا بناء على طلب منه مقابل ثمن معلوم، يمكن أن يدفع الثمن حالا أو مؤجلاً وقد يسدد على أقساط (Arabiyat, 2006, pp. 185-187) أما الاستصناع الموازي فهو الذي يتم بين المصرف في عقد الاستصناع الأصلي (الأول) بصفة كونه بائعاً، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، ويكون المصرف مستصنعاً من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الاستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقد، فلا توجد علاقة مالية بين المشتري النهائي وبين الصانع (Al-Zuhaili, 2002, p. 304).

مخاطر الاستصناع

يمر عقد الاستصناع بمرحلتين بعد إبرام العقد -87 (Qundos & Sahlawi, 2015, pp. 87-89):

المرحلة الأولى: تتعلق بتصنيع المنتج المطلوب، وفي أثناء هذه المرحلة يتعرض المصرف لمخاطر السوق نتيجة لتقلبات الأسعار، أو ندرة المواد، أو أي عائق يرفع بموجبه تكاليف التصنيع.

المرحلة الثانية: تنشأ مخاطر الائتمان بعد تسليم الأصل (المنتج) للعميل، حيث يتعرض المصرف لمخاطر تعثر العميل في السداد، بينما في وضع الاستصناع الموازي، والذي يقوم فيه المصرف بدور الصانع والمستصنع بنفس الوقت، وبمعنيين منفصلين أي يقوم بدور الوسيط، فيعد إبرام العقد مع العميل (المستصنع) والمصرف (الصانع)، يقوم المصرف بالبحث عن مصنعي المنتج المطلوب، ويبرم معهم عقداً منفصلاً، يكون المصرف هو (المستصنع)، وفي هذه الحالة فإن المصرف يقوم بالتحكم بتكلفة المنتج المطلوب، مما يبعده عن تحمل مخاطر السوق، ثم تنشأ مخاطر الائتمان بعد تسليمها للعميل على النحو التالي:

حالة استصناع فقط: وتتمثل مخاطر الائتمان (الطرف المتعامل معه) في عقد الاستصناع، في عدم تحصيل المصرف ثمن بيع الأصل من العميل، أو راعي المشروع بعد الانتهاء من تصنيعه أو بنائه، إما في مراحل متفق عليها مسبقاً، أو عند الانتهاء الكامل من عملية التصنيع أو البناء.

حالة استصناع مع استصناع مواز: عندما يدخل المصرف في عقد استصناع مواز لشراء أصل من طرف آخر غير المشتري النهائي، فإنه يتعرض للمخاطر المصاحبة للبائع، أي الطرف المتعامل معه في الاستصناع الموازي، فيما يتعلق بتسليمه للأصل في الوقت المحدد وطبقاً لمواصفات المشتري النهائي، وهذه هي مخاطر عدم قدرة المصرف في الحصول على تعويض مقابل الأضرار من البائع في العقد الموازي الناجمة عن الخسارة لإخلاله بالعقد.

التمويل بالسلم

السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، وقد عرفه كل من (Erekat & Aqel, 2010, p. 207) بأنه بيع أجل بعاجل، أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن وهو بيع شيء موصوف في الذمة، وقد استثنى بيع السلم من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم، وعرف (Kurdoudi, 2007, p. 186) السلم بأنه نوع من أنواع البيوع يؤجل فيه تسليم السلع المباعة الموصوفة بالذمة ويعجل فيه الثمن بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فهو التمويل العاجل على حساب الانتاج الأجل، ويمكن القول بأنه اتفاق ما بين المصرف وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية ومواصفات محددة بسعر محدد مسبقاً، تسلم في تاريخ لاحق محدد، يقوم المصرف بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم، وقد يقوم المصرف بإبرام عقد سلم آخر لبيع نفس السلعة وب نفس الشروط لمشتري آخر ويسمى بالسلم الموازي.

مخاطر التمويل بالسلم والسلم الموازي (Qundos & Sahlawi, 2015, pp. 85-86)

ينطوي عقد السلم (الأصلي) على مخاطر ائتمان تتمثل في عدم تسليم عميل السلم للسلعة (أي مخاطر الطرف المتعامل معه)، ومما يمكن أن يزيد من حدة مخاطر الائتمان هو أن عدم تسليم العميل للسلعة لا يعفي المصرف من التزاماته بتسليم السلعة للطرف الآخر بموجب عقد السلم (السلم الموازي)، وهذا ما يعرضه لخسارة محتملة إذا حصل على السلعة من مكان آخر، قد يكون

بسعر أكبر من السعر المتفق عليه في السلم الأصلي، ولمخاطر الائتمان في عقد السلم والسلم الموازي طبيعة خاصة، حيث لا يمكن التخلص من المخاطر أو تقليلها من خلال إجراء تقاص بين مخاطر العقدين، لأن العقدين مستقلان تماماً عن بعضهما، ولا تستطيع المصارف الإسلامية أن تحول مخاطر الطرف الآخر في عقد السلم الأصلي إلى الطرف الثاني في عقد السلم الموازي.

التمويل بالإجارة

الإجارة على نوعين، إجارة على عمل وإجارة على منفعة، والأولى تنصرف إلى استخدام شخص للقيام بعمل معلوم، وأما الثانية فهي التي تنصرف لمنفعة الأصول والأموال، وعموماً فإنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدم صيغة الإجارة وفق صورتين (AL-Wadi & Samahan, 2007, p. 259):

الإجارة التشغيلية: وهي أن يقوم المصرف الإسلامي بتمليك عميله المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة مقابل أجر معين على أن يتم إعادة الأصل إلى المصرف في نهاية مدة الإيجار، وفي هذه الحالة يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية بينما يتحمل المصرف المصاريف الرأسمالية لهذا الأصل المؤجر.

الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي تختلف عن الإجارة التشغيلية من حيث أن ملكية الأصول المؤجرة تؤول في نهاية العقد إلى المستأجر بعد سداد كامل أقساط الإجارة، وذلك طبقاً لما يصدر عن المصرف الإسلامي من وعد بالبيع، بسعر يحدد في الوعد أو بسعر السوق أو بسعر منخفض أو من دون مقابل، ويكون الوعد بالبيع أو الهبة معلقاً على شرط سداد جميع الأقساط، ويكون هذا الوعد في عقد منفصل عن عقد الإجارة، وتسري بطبيعة الحال جميع أحكام الإجارة التشغيلية على هذا النوع قبل انتقال ملكية الأصل إلى العميل المستأجر.

مخاطر التمويل في الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك

تختلف المخاطر الائتمانية في الإجارة حسب نوع الإجارة ذاتها، ما بين إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك، وفيما يأتي تفصيل لذلك (Qundos & Sahlawi, 2015, pp. 90-91):

الإجارة التشغيلية: تتمثل مخاطر الائتمان في الإجارة التشغيلية في المخاطر التي يتعرض لها مؤجر الأصل (المصرف عادة)، نتيجة تخلف المستأجر (العميل) عن سداد أقساط الإيجار.

الإجارة المنتهية بالتمليك: يتعرض المؤجر (المصرف) في الإجارة المنتهية بالتمليك لمخاطر الائتمان بمجرد توقيع عقد الإجارة، وتتمثل في احتمالية إخفاق المستأجر في سداد مدفوعات الإجارة (الأقساط الإيجارية والرأسمالية) التي عليه، كما يمكن أن يتعرض المصرف باعتباره مؤجراً لخسائر في حالة المستأجر الذي يتسلم العين أو الأصل المؤجرة بموجب عقد إجارة منتهية بالتمليك، ويقرر عدم الاستمرار في العقد (مخاطر النكول)، ويترتب عليها مخاطر أخرى (مخاطر سوقية)، سبب ذلك أن إنهاء العقد من المستأجر، يستدعي من المؤجر (المصرف) إرجاع المدفوعات الرأسمالية (أقساط سعر الشراء) التي كانت محسوبة ضمن دفعات الإيجار الدورية

على أن يتم خصم أي مبلغ مستحق عن إيجارات غير مدفوعة، فإذا كانت قيمة الأصل المستردة حيازته أقل من المبلغ المزمع إعادته، فإن الفرق يشكل خسارة على المؤجر، وهذا يعرض المصرف باعتباره مؤجراً لشكل من أشكال مخاطر السوق.

المبحث الثاني: تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل

المطلب الأول: واقع القطاع المصرفي الفلسطيني

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، لأنها تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح، ويتطلب هذا بدوره العمل على تنويع مجالات الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لسد الحاجات المقدرة للمجتمع من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات حتى يكتفي المجتمع ذاتياً ويستغني عن الآخرين، ومن الضروري أن تسهم المصارف في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعليها أن تسعى لتحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومع استلام السلطة الفلسطينية لزام الأمور الاقتصادية في المناطق الفلسطينية في العام 1994، بدأت المصارف بممارسة نشاطها من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أغلقت في عام 1967، وإنشاء مصارف فلسطينية جديدة تجارية وإسلامية، وقد بلغ عدد المصارف في فلسطين (14) مصرفاً حتى نهاية العام 2019، منها (7) مصارف وطنية وعدد (7) مصارف أجنبية، وبعد فروع بلغت (370) فرعاً ومكتباً موزعة بين (239) فرعاً ومكتباً للمصارف الوطنية وعدد (131) فرعاً للمصارف الأجنبية، ومن إجمالي المصارف المحلية ثلاثة مصارف إسلامية يعملون من خلال (72) فرعاً ومكتباً (Palestine Monetary, 2019).

وبالرغم من المعوقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام جراء الاحتلال الصهيوني الغاشم للأراضي الفلسطينية، وما يسببه من مضايقات تستهدف الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة، بسبب ما تمخض عن اتفاق باريس الاقتصادي الذي جعل من الاحتلال الصهيوني جابياً لأموال الضرائب ومحتجزاً لها، إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي، قد واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع الكثير من المخاطر المحلية ومرسحاً نفسه كأحد أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني 17,825.5 مليون دولار في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت 10.5% مقارنة مع العام 2018 حيث بلغت 16,124.9 مليون دولار، وبلغت حصة المصارف الإسلامية الفلسطينية ما نسبته 15.8% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت 21.3%، وسجلت إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين في العام 2019 ما قيمته 12,865.3 مليون دولار متزايدة بنسبة 9% عن العام 2018 حيث بلغت 11,792.43 مليون دولار، وشكلت ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية ما نسبته 16.3% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام

2019 وبنسبة نمو بلغت 18.6% عن العام 2018، أما عن التمويلات المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني فقد بلغت في العام 2019 ما قيمته 9,036.6 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 7.1% عن العام 2018 حيث سجلت ما قيمته 8,432.0 مليون دولار، وشكلت إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية ما يقارب 18.2% من إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة من قبل القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 13% عن العام 2018، وفيما يخص اجمالي حقوق الملكية للقطاع المصرفي الفلسطيني فقد بلغت في العام 2019 ما قيمته 1,786.5 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 3% عن العام 2018 في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية السوقية ما نسبته 16.5%، وبلغ اجمالي صافي الربح للقطاع المصرفي في العام 2019 ما قيمته 159.4 مليون دولار (Palestine Monetary, 2019).

المطلب الثاني: تقييم أداء المصرف الإسلامي العربي

نبذة عن المصرف الإسلامي العربي

شهد المصرف الإسلامي العربي نمواً في إجمالي موجوداته وبنسبة 171% لترتفع من 468.2 مليون دولار في العام 2013 إلى 1,271.9 مليون دولار في العام 2019، ولتشكل ما نسبته 7.1% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2019 وبنسبة نمو بلغت 19.7% عن العام 2018، كما شهد المصرف نمواً في ودائع العملاء بنسبة 191% لترتفع من 351.6 مليون دولار في العام 2013 لتصل إلى 1,023.9 مليون دولار في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت 20.7% عن العام 2018، ولتشكل ما نسبته 7.6% من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي، وحقق المصرف نمواً في التمويلات بلغت 296%، حيث ارتفعت من 191.3 مليون دولار في العام 2013 إلى 757.7 مليون دولار في العام 2019 ولتشكل ما نسبته 8.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 11.1% عن العام 2018، ونمت حقوق ملكية المصرف بنسبة 86% لترتفع من 62.3 مليون دولار في العام 2013 إلى 116.5 في العام 2019 مشكلة ما نسبته 5.8% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 6.5% عن العام 2018، وارتفعت صافي أرباح المصرف بنسبة 157% لترتفع من 3.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 9.0 مليون دولار في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت 26% عن العام 2018 (Islamic Bank, 2019).

حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل الإسلامي

بالنظر إلى الجدول رقم (1) لحجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل من قبل المصرف الإسلامي العربي، نجد أن أداة المراجعة للأمر بالشراء قد ارتفعت من 172.4 مليون دولار في العام 2013 إلى 646.3 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 85.2% من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف، تأتي في المرتبة الثانية أداة الإجارة المنتهية بالتملك التي ارتفعت من 8.0 مليون دولار في العام 2013 إلى 67.0 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 8.8% من إجمالي التمويلات الممنوحة، تلي ذلك أداة المضاربة التي ارتفعت من 7.9 مليون دولار في العام 2013 إلى 30.7 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما

نسبته 4% من إجمالي التمويلات الممنوحة، وأخيراً أداة الإستصناع التي ارتفع استخدامها من 2.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 16.8 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 2.2% من إجمالي التمويلات. ويرى الباحث أنه وبالرغم من ارتفاع حجم الودائع إلى 1,271 مليون دولار في العام 2019 لدلالة واضحة على كفاءة المصرف في حشد المدخرات، إلا أن التركيز على استخدام أداة المراجعة للأمر بالشراء في تمويلاتها وبقيم مالية مرتفعة ما زال قائماً، ويرى الباحث أيضاً أن الإهمال الجزئي لاستخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية كالمشاركة لن يصب في مصلحة الاقتصاد الإنتاجي، وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Qawasmi, 2019, pp. 170-173) ودراسة (Awad, 2017, pp. 69-107).

جدول (1): حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل من قبل البنك الإسلامي العربي (مليون دولار).

أداة التمويل	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المراجعة	172.4	219.3	271.5	372.9	484.6	579.9	646.3
الإجارة	8.0	14.9	24.5	34.9	50.6	58.7	67.0
الإستصناع	2.5	2.8	3.4	4.9	7.6	12.6	16.8
المضاربة	7.9	7.6	7.9	6.9	7.8	28.0	30.7
أخرى	1.2	3.1	4.8	11.4	11.3	6	2.4
صافي التمويلات	192	247.7	311.3	430.0	560.6	681.5	763.2

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي العربي 2013-2019.

تقييم الاداء وفقاً لمعدل العائد على حقوق الملكية (DuPont) وكفاءة إدارة مخاطر التمويل باستخدام النسب المالية المصرفية

يظهر الجدول رقم (2) ادناه نتائج العائد على حقوق الملكية ROE حسب نموذج دويونت المعدل للمصرف الإسلامي العربي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر العائد ما نسبته 6.8% خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2013-2019، وأن أعلى معدل قد سجل للمؤشر في العام 2016 بنسبة 8.2% وهو العام الذي شهد المصرف فيه تغييراً جذرياً في تركيبة حملة الاسهم بانتقال ملكية أسهم مجموعة الفاخوري (المؤسسين الاوائل) إلى مجموعة بنك فلسطين وصندوق الاستثمار الفلسطيني، حيث أصبحت حصة بنك فلسطين حوالي 52% وحصة صندوق الاستثمار الفلسطيني حوالي 35%، ونتيجة لهذا الاستحواذ فقد شهد المصرف نمواً في موجوداته خلال العام 2016 بنسبة 22% وبنسبة 31% في العام 2017، وارتفعت حقوق الملكية في العام 2017 بنسبة 42%، كما شهد نمواً في ودائع العملاء بنسبة 20% في العام 2016 وبنسبة 26% في العام 2017، وحقق نمواً في التمويلات المباشرة بنسبة 38% في العام 2016 وبنسبة 30% في العام 2017، وانعكس النشاط المالي الجيد للمصرف في تحقيق أرباحاً بنسبة زيادة 20% عن

عام 2015، ثم حصل انخفاض على معدل العائد على حقوق الملكية وفقاً لنموذج (DuPont) المعدل في العام 2017 ليصل إلى 5.9%، ويرى الباحث أن ذلك جاء نتيجة لتوزيع ما قيمته 6 مليون دولار نقداً على حملة الأسهم وبنسبة 12% من القيمة الاسمية للأسهم (علاوة الإصدار) وتدعيم رأس المال المدفوع بقيمة 25 مليون دولار ليبلغ 75 مليون دولار، ثم عاود المؤشر بالارتفاع في الأعوام 2018 و2019 على التوالي ليصل إلى 7.7%. وتحليل النسب الفرعية لمكونات معدل العائد على الأصول ROA حسب نموذج (DuPont) المعدل نجد الآتي:

— أن هامش الربح PM الذي يعكس مدى كفاءة المصرف الإسلامي العربي في إدارة ومراقبة التكاليف (مؤشر كفاءة) قد بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر 20.7% خلال فترة الدراسة 2013-2019.

— أن معدل دوران الأصول أو منفعة الأصول AU (مؤشر إنتاجية) الذي يعكس مدى كفاءة المصرف في استغلال أصوله قد سجل المتوسط الحسابي ما نسبته 3.4% للمصرف الإسلامي العربي خلال فترة الدراسة 2013-2019.

واستكمالاً لتحليل نموذج (DuPont) فإننا ننظر إلى الطرف الثاني من معادلة العائد على حقوق الملكية ROE ألا وهو الرافعة المالية Financial Leverage (EM) حيث يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة عادةً ما تكون طردية بين الرفع المالي ومعدل دوران الأصول، ويظهر الجدول رقم (2) أن الرفع المالي للمصرف الإسلامي العربي قد بلغ المتوسط الحسابي 9.45 مرة خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2013-2019، حيث ارتفع من 7.51 مرة في العام 2013 إلى 10.5 مرة في العام 2016، والذي كان السبب الرئيسي في رفع العائد على حقوق الملكية ROE أي المتاجرة بأموال الغير وعلى النحو المشار إليه أعلاه، إلا أنه عاود الانخفاض في الأعوام 2017 و2018 إلى 9.7 مرة، وقد لوحظ أن المؤشر كان متذبذباً بين الأعوام 2013-2019 وهذا يعني تحمله لنسبة أقل من المخاطرة.

ومن خلال تحليل الجزء الثاني من الجدول للمخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي العربي ألا وهي مخاطر التمويل، ومدى كفاءة المصرف في إدارة هذا النوع من المخاطر، فقد تم استخدام الباحث نوعان من النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس مخاطر الائتمان، حيث أظهرت نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الأولى المتعلقة في قياس كفاءة الأصول والمتمثلة في إجمالي التمويلات غير العاملة نسبة إلى إجمالي التمويلات قد سجل المتوسط الحسابي للمؤشر ما نسبته 0.9% خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2013 إلى 2019، وقد لوحظ أن المؤشر كان متذبذباً طيلة فترة الدراسة إلا أنه كان يتراوح ضمن الحدود الطبيعية للمؤشر حسب المتعارف عليه كمرجع Benchmark وهو ألا يتجاوز ما نسبته 1.5% وهذا يثبت ما تم التوصل إليه من نتائج في نموذج (DuPont) بخصوص الرافعة المالية، مما يعني أن المصرف كان يتحمل قسطاً أقل من المخاطر وبشكل خاص مخاطر المحفظة الائتمانية، إذ كلما ارتفعت النسبة عن المرجع المتعارف عليه كلما كان هناك مخاطر أكبر، وبالرجوع إلى النسبة الثانية لقياس

مخاطر التمويل المتمثلة في مخصص خسائر القروض المحتملة أو مخصص تدني التمويلات نسبة إلى إجمالي التمويلات، حيث سجل المتوسط الحسابي للمصرف الإسلامي العربي ما نسبته 0.3% خلال فترة الدراسة، وقد تراوحت نسبة المؤشر بين 0.1%- 0.6% وهي ضمن حدود المعيار (0.6-1%) كما هو متعارف عليه كمرجع Benchmark، وهذا يفسر وجود مخصصات مقبولة تغطي خسائر القروض ودرجة تحوط معتدلة. ويرى الباحث أن نتائج تحليل البيانات باستخدام نموذج (DuPont) تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ للمصرف الإسلامي العربي في عملية إدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك إيجابياً على مؤشرات الاداء، وهذا يعزز من دور المصرف في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاح في مجال المنافسة مع المصارف التقليدية، وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية شاملة تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

جدول (2): يوضح النسب المالية المتعلقة باستخدام نموذج دوبونت المعدل للمصرف الإسلامي العربي.

السنة	*مجموع الموجودات	*حقوق الملكية	*إجمالي الإيرادات	*صافي الربح	الرفع EM المالي	منفعة AU الاصول %	هامش PM الربح %	ROA	ROE
2019	1,271.9	116.5	45.8	9.0	10.911	0.0360	0.196	0.0070	0.077
2018	1,067.3	109.3	37.8	7.1	9.756	0.0354	0.187	0.0066	0.064
2017	1,041.1	106.9	33.9	6.4	9.730	0.0325	0.188	0.0061	0.059
2016	794.1	75.2	26.9	6.2	10.559	0.0339	0.230	0.0078	0.082
2015	650.5	69.0	22.3	5.2	9.428	0.0343	0.232	0.0079	0.075
2014	561.9	67.7	19.9	4.1	8.296	0.0355	0.206	0.0073	0.060
2013	468.2	62.3	16.7	3.5	7.513	0.0358	0.208	0.0074	0.056
المتوسط الحسابي									
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي	
*إجمالي التمويلات	192.0	247.7	312.1	0.431	561.9	685.2	763.2		
*التمويلات غير العامة	2.0	3.2	2.5	2.7	3.8	4.0	12.6		
*مخصص تدني التمويلات	0.6	0.5	0.5	0.7	0.9	3.4	4.9		
مؤشر كفاءة الاصول	0.01062	0.0900	0.0080	0.0063	0.0068	0.0058	0.0166	0.0090	
نسبة مخصص تدني التمويلات	0.00331	0.0022	0.00173	0.0016	0.0016	0.0050	0.0065	0.0031	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي العربي 2013-2019
* مليون دولار

المطلب الثاني: تقييم أداء المصرف الإسلامي الفلسطيني

نبذة عن المصرف الإسلامي الفلسطيني

شهد المصرف الإسلامي الفلسطيني في العام 2019 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 82% لترتفع من 63.4 مليون دولار في العام 2013 إلى 115.8 مليون دولار في العام 2019، ولتشكل ما نسبته 5.8% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 7.2%

عن العام 2018، ونمت موجودات المصرف بنسبة 162% لترتفع من 502.2 مليون دولار في العام 2013 إلى 1,318.4 مليون دولار في العام 2019، ولتشكل ما نسبته 7.3% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 19.5% عن العام 2018، كما شهد المصرف نمواً في ودائع العملاء بنسبة 162% لترتفع من 401.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 1,054.6 مليون دولار في العام 2019، ولتشكل ما نسبته 7.9% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 16.6% عن العام 2019، وحقق المصرف نمواً في إجمالي التمويلات بنسبة 186% لترتفع من 268.8 مليون دولار في العام 2013 إلى 770.4 مليون دولار في العام 2019، ولتشكل ما نسبته 8.5% من إجمالي التمويلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 13.3% عن العام 2018، وقد حقق المصرف نمواً في أرباحه الصافية بنسبة 123% لترتفع من 6.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 14.5 مليون دولار في العام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت 4% عن العام 2018 (Palestinian Islamic , 2019).

حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل الاسلامي

بالنظر إلى الجدول رقم (3) لحجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل الاسلامي من قبل المصرف الإسلامي الفلسطيني، نجد أن أداة المراجعة للأمر بالشراء قد ارتفعت من 263.6 مليون دولار في العام 2013 إلى 696.6 مليون دولار في العام 2019، وقد شكلت في مجموعها ما نسبته 90.4% من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف، ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت المصارف الإسلامية الفلسطينية تتجه نحو تعميق استخدام أداة المراجعة للأمر بالشراء كونها تتصف بسهولة تسهيلها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبه المضمون والابتعاد ما أمكن عن المخاطرة، وتأتي في المرتبة الثانية أداة الإستصناع التي ارتفعت من 0.40 مليون دولار في العام 2013 إلى 26 مليون دولار في العام 2019، وقد شكلت في مجموعها ما نسبته 3.3% من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف، تلي ذلك استخدام أداة المساومة حيث ارتفعت من 2.2 مليون دولار في العام 2014 إلى 24.3 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 3.1% من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف، بينما لوحظ أن أداة الإجارة قد انخفضت من 5.9 مليون دولار في العام 2013 إلى 4.7 مليون دولار في العام 2019 مشكلة في مجموعها ما نسبته 0.6% من إجمالي التمويلات الممنوحة من المصرف، وجاء في المرتبة الأخيرة استخدام أداة المشاركة بقيم متدنية جداً ولمدة محدودة. ويرى الباحث أن نسبة استخدام أداة المراجعة للأمر بالشراء إلى إجمالي التمويلات الممنوحة جاءت مرتفعة مقارنة مع البنك الإسلامي العربي، حيث بلغت ما نسبته 90.4% من إجمالي التمويلات الممنوحة، وهذا الأمر لا يصب في مصلحة الاقتصاد الانتاجي، وإذا ما أضفنا أسلوب المساومة كونها تدرج تحت بيوع المراجعة فإن النسبة سوف تصل إلى 93.5%، إلا أن البنك الإسلامي الفلسطيني استطاع أن ينوع من استخدام أدوات التمويل بخلاف البنك الإسلامي العربي حيث استخدم أداة المضاربة في العام 2014 وحتى العام 2019 وأيضاً أداة المشاركة حتى العام 2017 وأداة الاستصناع، وأن استخدام تلك الأدوات القائمة

على مفهوم المشاركة حسب رأينا يخدم صغار المنتجين بالرغم من القيم المتدنية لهذه التمويلات مقارنة بأداة المراجعة، وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Qawasmi, 2019).

جدول (3): حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل من قبل المصرف الاسلامي الفلسطيني (مليون دولار).

أداة التمويل	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المراجعة	263.6	333.7	412.3	494.4	559	619.7	696.6
الإجارة	5.9	5.3	4.9	4.5	3.7	3.5	4.7
الإستصناع	0.40	4.0	5.8	8.9	14.6	17.0	26.0
المضاربة	--	5.6	7.2	8.4	10.5	11.4	8.0
المساومة	---	2.2	4.4	7.6	11.4	14.4	24.3
المشاركة	-----	1.6	2.3	2.5	2.5	-----	-----
أخرى	0.8	3.1	12.1	18.6	23	27.7	31.6
صافي التمويلات المباشرة	270.7	352.9	446.3	539.9	619.3	679.9	791.2

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني 2013-2019.

تقييم الاداء وفقاً لمعدل العائد على حقوق الملكية (DuPont) وكفاءة إدارة مخاطر التمويل باستخدام النسب المالية المصرفية

يظهر الجدول رقم (4) أدناه نتائج العائد على حقوق الملكية ROE حسب نموذج دوبونت المعدل للمصرف الاسلامي الفلسطيني، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر العائد ما نسبته 12.5% خلال فترة الدراسة، وقد تراوح المؤشر بين أدنى مستوى له ونسبة 1% في العام 2013 وأعلى مستوى في العام 2018 ونسبة 13.9%، وبتحليل النسب الفرعية لمكونات معدل العائد على الاصول ROA حسب نموذج (DuPont) المعدل نجد الاتي:

— أن هامش الربح PM الذي يعكس مدى كفاءة المصرف في ادارة ومراقبة التكاليف (مؤشر كفاءة) قد بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر ما نسبته 26% للمصرف الاسلامي الفلسطيني خلال فترة الدراسة.

— ان معدل منفعة الاصول AU الذي يعكس مدى كفاءة المصرف في استغلال أصوله (مؤشر إنتاجية) قد سجل المتوسط الحسابي للمؤشر ما نسبته 5% خلال فترة الدراسة.

واستكمالاً لتحليل نموذج (DuPont) فإننا ننظر الى الطرف الثاني من معادلة العائد على حقوق الملكية ROE المعدل ألا وهو الرفع المالي حيث يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد المصرف

على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، ويظهر الجدول أدناه أن المتوسط الحسابي لمؤشر الرفع المالي للمصرف الإسلامي الفلسطيني قد سجل 9.3 مرة، حيث ارتفع من 7.9 مرة في العام 2013 إلى 9.2 في العام 2015، تلى ذلك انخفاض في العام 2016 إلى 8.4 جاء نتيجة ارتفاع حقوق الملكية من 73.3 مليون دولار إلى 95.2 مليون دولار في العام 2016 وبنسبة زيادة مقدارها 29.8%، ثم عاود مؤشر الرفع المالي بالارتفاع إلى 9.2 في العام 2017 وإلى 11.3 مرة في العام 2019، وذلك بالتزامن مع انخفاض مؤشر العائد على الأصول من 1.4% في العام 2017 إلى 1.1% في العام 2019، والذي كان هو السبب في انخفاض العائد على حقوق الملكية ROE من 13.9% في العام 2018 إلى 12.5% في العام 2019.

ومن خلال تحليل الجزء الثاني من الجدول للمخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ألا وهي مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة هذه المصارف في إدارة هذا النوع من المخاطر فقد تم استخدام نوعان من المؤشرات المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس مخاطر الائتمان، حيث أظهرت نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الأولى المتعلقة في قياس كفاءة الأصول للمصرف الإسلامي الفلسطيني والمتمثلة في إجمالي التمويلات الغير عاملة نسبة إلى إجمالي التمويلات، أن المتوسط الحسابي للمؤشر قد سجل ما نسبته 2.1% خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2013 - 2019، وقد لوحظ أن المؤشر كان متذبذباً بين الأعوام 2013 - 2016 وما بين 1.1% - 1.6% وهي ضمن الحدود الطبيعية المتعارف عليها، إلا أن المؤشر قد ارتفع في العام 2017 إلى 2.1% واستمر في الارتفاع إلى ما نسبته 4.2% في العام 2019 والتي من المفضل أن لا تزيد عن نسبة 1.5% حسب المتعارف عليه كمرجع Benchmark، وهذا يعني أن المصرف كان يتحمل قسطاً أكبر من المخاطر وبشكل خاص مخاطر المحفظة الائتمانية، إذ كلما ارتفعت النسبة عن المرجع المتعارف عليه كلما كان هناك مخاطر أكبر، ويظهر الجدول نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الثانية المتعلقة بنسبة مخصص خسائر القروض المحتملة أو مخصص تدني التمويلات إلى إجمالي التمويلات، حيث سجل المتوسط الحسابي للمؤشر ما نسبته 1.1%، وقد تراوح المؤشر بين 0.6% - 2.1% خلال سنوات الدراسة، إلا أن الأعوام 2018 و 2019 قد سجل المؤشر مستويات أعلى من المعيار (0.6 - 1%) كما هو متعارف عليه كمرجع Benchmark، وهذا يفسر وجود مخصصات كافية لتغطي خسائر القروض المحتملة ودرجة تحوط جيدة.

ويرى الباحث أنه إذا ما تمت مقارنة تحليل البيانات باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (DuPont) لكلا المصرفين فإن النتائج متقاربة إلى حد ما بسبب تشابه بيئة العمل، وهي تعكس مدى كفاءة البنوك الإسلامية الفلسطينية في عملية إدارة مخاطر الائتمان، مما أثر ذلك إيجابياً على مؤشرات الأداء، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة مع المصارف التقليدية، إلا أن ما يؤخذ على كلا المصرفين تركزهما على استخدامهما أداة المربحة للامر بالشراء وبيع مالية مرتفعة، وإهمالهم الجزئي لأدوات التمويل القائمة على الملكية كالمشاركة والمضاربة، وتجنبهم لتحمل مخاطر المشاركة وهذا لا يعزز من دورهما في عمليات البناء والتطوير المستمر وفي دفع

عجلة الاقتصاد التنموي، وأن الارتفاع المتذبذب لجودة الأصول في المصرف الإسلامي الفلسطيني وبالتالي زيادة المخاطر وتذبذبها المستقر في المصرف الإسلامي العربي خلال فترة الدراسة يعود إلى انخفاض قدرة كلا المصرفين على التنوع في المحفظة الاستثمارية، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Qawasmi, 2019) ودراسة (Awad, 2017) إلى أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تركز على استخدام صيغ التمويل القائمة على مفهوم المديونية وتحديد أداة المراجعة للأمر بالشراء وتهمل جزئياً الصيغ القائمة على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، مما يعد انحرافاً عن أهداف المصارف الإسلامية وعن تحمل جزء من مخاطر المشاركات، كما أن نتائج الدراسة الحالية توافقت أيضاً مع دراسة كل من (Ananza & Othman, 2014) بأن نموذج العائد على حقوق الملكية المعدل (Dupont) يمكن الاعتماد عليه كمؤشر في تقييم العلاقة بين العائد والمخاطرة، وأن النتائج الإحصائية لهذه الدراسة جاءت متفقة مع نتائج دراسة (Khabaz, 2015) ودراسة كل من (Qundos & Sahlawi, 2015) بأن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشرات المخاطر الائتمانية.

جدول (4): يوضح النسب المالية المتعلقة باستخدام نموذج دوبونت المعدل للمصرف الإسلامي الفلسطيني.

السنة	*مجموع الموجودات	*حقوق الملكية	*إجمالي الإيرادات	*صافي الربح	الرفع EM المالي /مرة	منفعة AU الأصول %	هامش PM الربح %	ROA	ROE
2019	1,318.4	115.8	59.3	14.5	11.378	0.0449	0.244	0.0110	0.125
2018	1,102.6	108.0	60.3	15.1	10.201	0.0547	0.250	0.0137	0.139
2017	1,010.3	109.6	51.3	14.5	9.216	0.0508	0.282	0.0143	0.132
2016	809.0	95.3	46.4	12.6	8.489	0.0573	0.271	0.0155	0.132
2015	675.2	73.3	35.6	10.0	9.210	0.0528	0.281	0.0148	0.136
2014	595.2	67.5	28.7	7.5	8.813	0.0483	0.261	0.0126	0.111
2013	502.2	63.4	23.7	6.5	7.914	0.0473	0.274	0.0129	0.102
المتوسط الحسابي									
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي	
*إجمالي التموليات	270.7	355.7	449.4	545.3	625.0	694.1	791.2		
*التمويلات غير العاملة	4.4	4.1	5.4	7.8	13.6	21.1	33.6		
*مخصص تدني التموليات	1.7	2.5	2.8	5.0	5.1	13.0	16.6		
مؤشر كفاءة الأصول	0.0164	0.0115	0.0120	0.0144	0.0219	0.0304	0.0425		
نسبة مخصص تدني التموليات	0.0063	0.0071	0.0064	0.0093	0.0082	0.0187	0.0210		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني 2013-2019
*مليون دولار

جدول (5): أهم البيانات والمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني للفترة 2013-2019 (مليون دولار).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
9,036.6	8,432	8,026	6,871.9	5,824.8	4,895.1	4,480.1	إجمالي التسهيلات الائتمانية
1,786.5	1,734.5	1,752.9	1,601.8	1,467.9	1,467.4	1,361.4	إجمالي حقوق الملكية
371.5	256.4	186.0	149.7	124.8	124.7	129.1	التسهيلات الائتمانية غير العامة
159.4	175.5	168.5	149.3	132.8	146.9	143.4	صافي الربح
58.9	21.8	28.4	24.9	21.0	14.8	15.7	مخصص تدني التسهيلات
0.00561	0.00258	0.00353	0.00362	0.00360	0.00302	0.00350	نسبة مخصص تدني التسهيلات
0.0892	0.1011	0.0961	0.0932	0.0905	0.1001	0.1053	معدل العائد على حقوق الملكية
0.0411	0.0304	0.0231	0.0217	0.0214	0.0254	0.0288	مؤشر كفاءة الوصول

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في فلسطين 2013-2019.

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

لقد هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

هل يمكن تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية المعدل؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس قام الباحث بالتحقق من صحة الفرض التالي: لا يمكن تقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية المعدل.

ومن أجل ذلك قام الباحث بوضع أربع فرضيات فرعية سيتحقق من صحتها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمخاطر التمويل للمصارف الإسلامية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من (2013- 2019). ويوضح الجدول رقم (6) أدناه نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالعوامل المستقلة وانحدارها على العامل التابع "العائد على حقوق الملكية المعدل (دوبونت)" باستخدام برنامج (SPSS)، ويبقى تعريف المتغيرات كما هو عليه حسب ما ورد في الجزء السابق

من الدراسة، ولقد استخدم الباحث طريقة الانحدار المتعدد بأسلوب Stepwise، أما الإحصاءات الواردة في الجدول فهي تمثل الآتي: β معامل الانحدار، SE الأخطاء المعيارية، وقيم "t" و "F" المحسوبة، ومستوى المعنوية Sig، ومعامل الارتباط بيرسون (PC)، واختبار ديربان واطسون (D-w).

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار لمؤشرات المخاطر التمويلية في المصارف الإسلامية الفلسطينية والقطاع المصرفي.

Sig.	T	PC	Unstandardized Coefficients		Model
			Std. Error	B	
*0.000	5.935		.022	.129	(Constant)
*0.000	5.362	0.714	1.053	5.646	نسبة مخصص تدني التمويلات للمصارف الإسلامية
*0.014	-2.924	0.048	.926	-2.707	نسبة مؤشر كفاءة الأصول في القطاع المصرفي
0.933	-0.087	0.634		-0.045	نسبة مؤشر كفاءة الأصول للمصارف الإسلامية
0.269	1.170	0.065		0.271	نسبة مخصص تدني التمويلات في القطاع المصرفي
				0.001*	14.424 F
					1.161 D-W
				0.000*	0.724 R Square

* معنوية إحصائية عند مستوى 0.05

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل ونسبة مخصص تدني التمويلات في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

اثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية ونسبة مخصص تدني التمويلات في المصارف الإسلامية الفلسطينية عند مستوى دلالة 0.05، أما معامل الارتباط PC فقد بلغ (0.714) بمعنى أنه كلما ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية نتيجة ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة وبالتالي ارتفاع حجم الديون المشكوك في تحصيلها أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة مخصص تدني التمويلات المشكوك في تحصيلها، في حين بلغت قيمة

t (5.362) كما بلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.000) وبالنظر الى قيمة (t) وقيمة مستوى الدلالة نجد ان قيمة هذا المؤشر مكون اساس من مكونات المعادلة الانحدارية التفسيرية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في المصارف الإسلامية الفلسطينية ومؤشر كفاءة الأصول في القطاع المصرفي الفلسطيني.

اثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية ومؤشر كفاءة الأصول في القطاع المصرفي الفلسطيني عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط PC (0.048) بمعنى انه كلما ارتفع مؤشر كفاءة الأصول في القطاع المصرفي الفلسطيني ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، كما بلغت قيمة t (-2.294) في حين بلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.014)، وبالنظر الى قيمة (t) وقيمة مستوى الدلالة نجد ان قيمة هذا المؤشر مكون اساس من مكونات المعادلة الانحدارية التفسيرية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل ومؤشر كفاءة الأصول في المصارف الإسلامية الفلسطينية.

اثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر كفاءة الأصول في المصارف الإسلامية الفلسطينية عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط PC (0.634) بمعنى انه كلما ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الفلسطينية نتيجة ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة ارتفع معه مؤشر كفاءة الأصول، كما بلغت قيمة t (-0.087) في حين بلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.933) وبذلك يكون تأثيرها في تفسير النموذج الانحداري ضعيف.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في المصارف الإسلامية الفلسطينية ونسبة مخصص تدني التمويلات في القطاع المصرفي الفلسطيني.

اثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الفلسطينية ونسبة تدني التمويلات في القطاع المصرفي الفلسطيني عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط PC (0.065) بمعنى انه كلما ارتفع مؤشر نسبة مخصص تدني التمويلات في القطاع المصرفي نتيجة ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، كما بلغت قيمة t (1.170) في حين بلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.269) وبذلك يكون تأثيرها في تفسير النموذج الانحداري ضعيف.

وقد تبين من نتائج التحليل أن علاقة العوامل المستقلة كمؤشر مخصص تدني التمويلات للمصارف الإسلامية ومؤشر كفاءة الأصول للقطاع المصرفي لا تتوافق مع فرضية الدراسة، لوجود انحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على المتغير التابع وهو العائد على حقوق الملكية المعدل للبنوك الإسلامية، في حين أن النتيجة المتعلقة بمؤشر كفاءة الأصول للمصارف الإسلامية ومؤشر نسبة مخصص تدني التمويلات للقطاع المصرفي يتوافقان مع فرضية الدراسة أي لا تنحدر انحداراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن نتائج الدراسة أظهرت بأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبياً على المتغير التابع وعلى المتغيرات التي تحدث فيه، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع إلى ما يقارب 72.4% ($R^2 = 0.724$) وهي نسبة تأثير عالية تعني أن النموذج يفسر 72.4% من العائد على حقوق الملكية المعدل للبنوك الإسلامية أن في حين أن 27.6% فقط تعود إلى عوامل أخرى.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل نموذج متكامل لتقييم الأداء ومؤشراً لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة.
2. أظهرت نتائج تحليل البيانات المالية أن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وحسب نموذج (DuPont) المعدل للمصرف الإسلامي الفلسطيني خلال فترة الدراسة قد سجل ما نسبته 12.5% مقارنة مع المصرف الإسلامي العربي الذي سجل المؤشر ما نسبته 6.8%، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الرافعة المالية في المصرف الإسلامي الفلسطيني مقارنة مع المصرف الإسلامي العربي، وهذا يعني مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته وتحمله لنسبة أكبر من المخاطرة، ويدل ذلك على أن مخاطر المصرف الإسلامي الفلسطيني هي أكبر بالمقارنة مع المصرف الإسلامي العربي خلال فترة الدراسة والمحصلة النهائية لذلك ارتفاع عوائده مقارنة مع البنك الإسلامي العربي.
3. أظهرت نتائج تحليل البيانات المالية أن معدل العائد على الأصول ROA للمصرف الإسلامي الفلسطيني كان أفضل من المصرف الإسلامي العربي خلال فترة الدراسة، حيث سجل المتوسط الحسابي ما نسبته 1.3% للمصرف الإسلامي الفلسطيني مقارنة مع 0.7% للمصرف الإسلامي العربي، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع في مكونات العائد على الأصول وهو هامش الربح الذي سجل متوسطه الحسابي ما نسبته 26% للمصرف الإسلامي الفلسطيني و 20.7% للمصرف الإسلامي العربي، أيضاً بلغ المتوسط الحسابي لمعدل منفعة الأصول ما نسبته 5% للمصرف الإسلامي الفلسطيني و 3.4% للمصرف الإسلامي العربي، ويعكس هذا التقارب إلى أن معدلات العائد وأسعار الفوائد المطبقة في فلسطين متقاربة كما أنه يعكس عدم تنوع المحفظة الاستثمارية.

4. وبتحليل الجانب الثاني من معادلة العائد على حقوق الملكية ROE المعدل وفقاً لنموذج (DuPont) ألا وهو الرفع المالي، الذي يظهر مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، فقد أظهرت نتائج المؤشر أن المتوسط الحسابي للمصرف الإسلامي الفلسطيني قد سجل 9.3 مرة خلال فترة الدراسة، وفي العام 2019 وصل المؤشر إلى 11.3 مرة، والذي كان هو السبب الرئيسي في رفع العائد على حقوق الملكية ROE أي المتاجرة بأموال الغير وتحمله لنسبه أكبر من المخاطرة وعائد أكبر، والملاحظ أن المؤشر كان يواصل الارتفاع دون تذبذب، بينما سجل المتوسط الحسابي لمؤشر الرفع المالي للمصرف الإسلامي العربي 9.4 مرة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 7.51 مرة في العام 2013 إلى 10.5 مرة في العام 2016، إلا أنه عاود الانخفاض في الأعوام 2017 و 2018 إلى 9.7 مرة، وقد لوحظ أن المؤشر كان متذبذباً خلال فترة الدراسة وهذا يعني تحمله لنسبه أقل من المخاطرة مقارنة بالمصرف الإسلامي الفلسطيني وبالتالي انخفاض العائد.
5. أظهرت نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الأولى المتعلقة في قياس كفاءة الأصول، والتي من المفضل أن لا تزيد عن 1.5% وهو المعيار المرجعي المتعارف عليه Benchmark، أن المصرف الإسلامي الفلسطيني قد سجل ارتفاعاً في هذه النسبة من 1.1% إلى 4.2% وهي تتخطى المعيار المتعارف عليه، ويتم تفسير ذلك من خلال ارتفاع مخاطر كفاءة الأصول وهذا يثبت ما تم التوصل إليه من نتائج في نموذج دويونت بخصوص الرافعة المالية، وهذا يعني أن المصرف يتحمل قسماً أكبر من المخاطر وبشكل خاص مخاطر المحفظة الائتمانية، أما بالنسبة للمصرف الإسلامي العربي فإن هذه النسبة كانت متذبذبة ما بين 5% - 1.6% وهي ضمن المعيار المرجعي.
6. أظهرت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي المتعلق بمخصص تدني التمويلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التمويلات للمصرف الإسلامي الفلسطيني قد سجل ما نسبته 1.1%، حيث تراوحت ما بين 0.6-2.1% خلال سنوات الدراسة، وهي أعلى من حدود المعيار (1-6%) كما هو متعارف عليه كمرجع Benchmark، وهذا يعني وجود مخصصات كافية لتغطية خسائر القروض ودرجة تحوط جيدة، أما بالنسبة للبنك الإسلامي العربي فإن هذه النسبة تراوحت ما بين 0.1-0.3% وأن المتوسط الحسابي للمؤشر قد سجل ما نسبته 0.3%، ويرى الباحث أن هذه النتائج هي ضمن الحدود المقبولة، والتي تدل وتفسر على أساس وجود مخصصات معتدلة تغطي خسائر القروض المحتملة.
7. أظهرت البيانات المالية خلال فترة الدراسة أن هناك تقارب في نتائج معدلات المؤشرات المالية لكل من المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني مع فارق بسيط للمصرف الإسلامي الفلسطيني، ويرى أن تفسير ذلك يرجع إلى تشابه بيئة العمل لكلا المصرفين إضافة إلى تقارب كل من معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة، وإلى عدم تنوع محفظة التمويل المصرفية والتركيز على استخدام أداة المربحة الإسلامية بقيم ماليه مرتفعة.

8. بالمجمل فإن نتائج تحليل البيانات باستخدام نموذج (DuPont) تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ لكلا المصرفين الإسلاميين في عملية إدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك إيجابياً على مؤشرات الاداء، واستطاع المصرفان بناء محافظ ائتمانية ذات جودة جيدة، وهذا مما يعزز دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة مع المصارف التقليدية، وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية شاملة تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية الغراء، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Ananza & Othman, 2014).

9. تبين من خلال التحليل الاحصائي عن وجود علاقة طردية ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من مؤشر مخصص تدني التمويلات في المصارف الإسلامية وكذا مؤشر نسبة كفاءة الأصول للمصارف الإسلامية وبين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في البنوك الإسلامية الفلسطينية، كما تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبة كفاءة الأصول للقطاع المصرفي وكذا مؤشر نسبة تدني التمويلات في القطاع المصرفي وبين مؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل في المصارف الإسلامية، وأشار التحليل أيضاً إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبياً على العائد على حقوق الملكية المعدل وعلى المتغيرات التي تحدث فيه، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع إلى ما يقارب 72.4% ($R^2 = 0.724$).

التوصيات

يمكننا من خلال هذه الدراسة والاستناد إلى نتائجها الخروج بالتوصيات التالية:

1. الاعتماد على نموذج (DuPont) المعدل في تقييم كفاءة الأداء المصرفي كون أنه يعتبر أحد المؤشرات المهمة في وصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة لتحقيق أقصى عوائد ممكنة وبأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربح لدى المصارف، إضافة إلى المقاييس الأخرى مثل: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، كما إن الباحث يوصي بإجراء دراسات مستقبلية تتعلق بالمتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تؤثر بمؤشرات الاداء المصرفي.
2. تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من خلال تعميق الإحاطة الشاملة بكافة المعايير المحلية والدولية للمخاطر وطرق قياسها والتنبؤ بها لتمكينها من فهم وتحديد ومعالجة المخاطر المختلفة، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.
3. أن تنوع المصارف الإسلامية الفلسطينية وتطور من أدواتها التمويلية ومن أحكام عقودها التمويلية، لتلائم الواقع الذي تعمل فيه هذه المصارف، وأن تكون عقود الصبغ التي يتم اعتمادها واضحة وقابلة للتطبيق العملي، مما يساهم في حل مشكلة البطالة وإيجاد طبقة من الحرفيين والصناعيين والمقاولين والتجار والمهنيين، وأن تنوع من محافظها الاستثمارية كونها تعد الركيزة الأساسية في نشاط المصرف.

4. زيادة التعاون بين المصارف الإسلامية في مجال العمل المصرفي وإيجاد قاعدة صلبة أساسية منظمة للتعاون فيما بينهم لتبادل المعلومات الائتمانية عن العملاء، وأيضاً توحيد الجهود لخلق ما يعرف بالقروض المجمعّة وتوجيه التمويل تجاه الفرص الاستثمارية الإنتاجية.

المراجع العربية

- عبد الحي، محمد. (2014). *استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 13.
- أبو الفتوح، علي. (1999). *التحليل المالي وإدارة الأموال*. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 272.
- أبو وادي رامي. و سقف الحيط، نهيل. (2016). *القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) 30 (12). 2493-2516.
- العرابي، مصطفى. (2019). *تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي دراسة مقارنة بين بنك البركة وسوسيتي بنك- باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية*. مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية (منصة المجلات الجزائرية)، 8 (1) 559-577.
- الرمحي، زاهر. (2004). *تطوير أسلوب للتدقيق مبني على المخاطر*. أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 22.
- الوادي، محمود. وسمحان، حسين، وخريس، إبراهيم، ولطيفة، أمجد، ورزق، كمال. (2009). *الاقتصاد الإسلامي*. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر، ط1، الصفحات 194-196.
- الوادي محمود. و سمحان حسين. (2007). *المصارف الإسلامية -الاسس النظرية والتطبيقات العملية*. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر، ط1، 259.
- الزحيلي، وهبه. (2002). *المعاملات المالية المعاصرة*. دمشق، سوريا: دار الفكر 304.
- عنانزة، عز الدين. وعثمان، محمد. (2014). *تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية*. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 6، (12)، 216-214.
- عربيات، وائل. (2006). *المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية*. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر، ط1، 187-128.

- عوض، عزمي وصفي. (2017). دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية. مجلة بيت المشورة، قطر، العدد6، 107-69
- بلعجوز، حسين. (2005). إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها. الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة -منافسة، مخاطر وتقنيات. جيجل، حزيران 6-7، الجزائر: جامعة جيجل، 2-26.
- عريقات، حربي. وعقل، سعيد. (2010). إدارة المصارف الإسلامية - مدخل حديث. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 316-156.
- فضيلة، عابد، ومملوك، انس. (2014). تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية. المجلد 36، العدد5، 323.
- فهد، نصر حمود. (2015)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، عمان، الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 30-27.
- حماد، طارق عبد العال. (1999). تقييم أداء البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة. جمهورية مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية، 77-79.
- حنفي، عبد الغفار. (1997). السلوك التنظيمي وإدارة الافراد. مصر: المكتب العربي الحديث، 237.
- ابتهاج، مصطفى عبد الرحمن. (2000). إدارة البنوك التجارية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية، ط2، 444.
- الاسلامي، العربي. (2013-2019). التقارير السنوية. رام الله -فلسطين: البنك الاسلامي العربي -دائرة المستثمرين.
- خباز، رقية. (2015). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية خلال 2002 -2012). اطروحة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2-39.
- خان الله، طارق، وحبيب، أحمد. (2003). إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. مجلة البنك الاسلامي للتنمية، ورقة عمل، ترجمة بابكر أحمد، 75-38.
- كردودي، صبرينة. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي - دراسة تحليلية مقارنة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 186-176.

- لعمار، جمال. (1996). *المصارف الإسلامية*. الجزائر: دار النبا للنشر والتوزيع، صفحة 196.
- سلطة النقد. (2019). *التقرير السنوي*. رام الله، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
- مقداد، محمد ابراهيم. و حلس، سالم عبد الله. (2005). دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، *مجلة الجامعة الإسلامية*، غزة، فلسطين، 13(1). 239-261
- الإسلامي، الفلسطيني. (2013-2019). *التقارير السنوية*. رام الله، فلسطين: البنك الإسلامي الفلسطيني، دائرة المساهمين.
- قرياقص، رسمية، و حنفي، عبد الغفار. (1999). *الاسواق والمؤسسات المالية*. الاسكندرية- مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 91-214.
- قطاف، عبد القادر. و مقدم، عبيرات. (2016). اجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 30*، (2)، جامعة زيان عاشور، 310-306.
- قواسمي، ثلجي. (2019). *مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية*. اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، الصفحات 2-173.
- قندوس، عبد الكريم. و السهلاوي، عبد العزيز. (2017). *مخاطر أدوات التمويل الإسلامي*. *مجلة بيت المشورة، قطر*، (7). 91-85
- قريشي، محمد جموعي. (2004). *تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية*. *مجلة الباحث*، (3). 95-89.
- رمضان، زياد. وجودة، محفوظ. (2006). *إدارة مخاطر الائتمان*. عمان -الأردن: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 168.

References (Arabic & English)

- Abdulhay, M. (2014). *Using financial engineering techniques in risk management in Islamic banks*, Unpublished thesis submitted for the Degree of Ph.D, University of Aleppo, Faculty of Economics, Department of Banking and Financial Sciences, Syria, 13.

- Abu Alfutuh, A. (1999). *Financial analysis and money management*. Dar Alkutub for Publishing and Distribution, Cairo. 272-273.
- Abu-Wadi, R. & Saqfalthait, N. (2016). Economic added value as a complementary tool to evaluate the performance of Jordanian commercial banks. *An-Najah University Journal for Research (Humanities)* 30(12). 2493-2516.
- Almazari, A. (2011). Financial Performance Evaluation of Some Selected Jordanian Commercial Banks. *International Research Journal of Finance and Economics*. EuroJournals Publishing, issue(68). 50-63.
- ALorabi, M., (2019). Evaluating the operational efficiency of the Islamic bank and the conventional bank, A comparative study between Al Baraka Bank and susiti Bank - using the return on equity model. *Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies(ajsp)*. 8(1). 559-577.
- AL-Ramahi, Z. (2004). *Developing an audit method based on risk*, Ph.D thesis in Accounting. Amman Arab University for Graduate Studies, Amman, Jordan, p.22.
- AL-Wadi, M. Samhan, H. Ikris, E. Iataifi, A. & Razik, K. (2009). *Islamic Economics*. Amman, Jordan: Dar almasiruh for Publishing and Distribution, 1st Edition. 194-196.
- AL-Wadi, M. & Samahan, H. (2007). *Islamic banks - theoretical foundations and practical applications*. Amman, Jordan. Dar al masirah for Publishing, p.259.
- Al-Zuhaili, W. (2002). *Contemporary Financial Transactions*. Damascus, Syria: Dar alfikr. 304.
- Ananza, E. & Othman, M. (2014). Evaluate the efficiency of credit risk management in Jordanian Islamic banks. *Journal of the College of Administration and Economics*. Basra University, Iraq, 6(12). 214-216.

- Arabiyat, W. (2006). *Islamic banks and financial institutions*. Amman, Jordan: Dar althaqafa for Publication and Distribution, 1st Edition, pp.128-187.
- Awad, A. W. (2017). The role of Palestinian Islamic banks in developing economic activity and the concentration of financing tools based on the concept of ownership and debtness, *Bait Al-Mashura Journal*. Qatar, (6). 69-107.
- Belajouz, H. (2005). Managing and controlling banking risks. The National Forum on the Banking System in the Third Millennium-Competition, risks and technologies. *Jijel*, June 6-7, University. Jijel, Algeria, p. 26.
- Bhagwat, R. & Sharma, M. (2007). Performance measurement of supply chain management: A balanced scorecard approach. *Computers & Industrial Engineering*. 53(1). 43-63
- Erekat, H. & Aqel, S. (2010). *Islamic Banking Administration - Modern Entrance*. Amman, Jordan: Wael Publishing and Distribution House. 156-316.
- fadilah, E. & Mamluk, A. (2014). Analysis of credit risk management in Islamic banks - an applied study on Al Baraka Banking Group. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic Sciences Series*. 36(5). 323.
- Fahd, N. H. (2015). *The Impact of Economic Policies on the Performance of Commercial Banks*. Amman, Jordan. Dar Safaa for Publishing and Distribution. 27-30.
- Gitman, L. J. (2005). *Principles of Managerial finance*. U.S.A, Boston: Addison- Wesley. 11th Edition. (first published 1976). p.40.
- Hammad, T. A. (1999). *Evaluating the performance of commercial banks - risk and return analysis*. Arab Republic of Egypt: aldar aljamiea, Alexandria. 77-79.

- Hanafi, A. A. (1997). *Organizational Behavior and People Management*. Cairo, Egypt: almaktab alarabiu alhadith. 273.
- Ibtihaj, M. A. (2000). *Management of commercial banks*. Cairo, Arab Republic of Egypt: dar alnahdat alarabia. 2nd Edition. 444.
- IFSB. (2005). *Credit Risk Background and Definition, Guiding Principles of Risk Management for Institutions* (Other than insurance institutions) offering only islamic services. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board. 6.
- Islamic Bank. (2019). *Annual Reports (2013-2019)*. Ramallah , Palestine: Arab Islamic Bank , Investors Department.
- Khabaz, R. (2015). *Evaluating the performance of commercial banks using the return on equity model (a standard study of a sample of commercial banks during 2002-2012)*. Thesis for a Master's degree in Economic Sciences and Management (Unpublished), Qasidi Merbah University, Ouargla, Algeria. 39.
- khan-allha, T. & Habib, A. (2003). Risk Management: An Analysis of Issues in the Islamic Financial Industry. *Islamic Development Bank Journal, Event Paper*. translated by Babiker Ahmed. pp.38-37.
- Kurdoudi, S. (2007). *Financing the state budget in Islamic economics - a comparative analytical study*. Algeria: Dar alKhaldounia for Publishing, 176-186
- liemarah, J. (1996). *Islamic banks*. Algeria: Dar alnaba for publication and distribution, p.196.
- Mona, J. G. & Dixie, L. M. (1987). *Managing Financial Institutions: An Assets \ Liability Approach*. USA: Houghton Mifflin Harcourt School publisher. part 5. chapter 22. 648-767.
- Palestinian Monetary. (2019). *Annual Report*. Ramallah, Palestine: Palestinian Monetary Authority, Research and Monetary Policy Department.

- Miqdad, M. I. & Helles , S. (2005). The Role of Islamic Banks in Financing Economic Development in Palestine. *Journal of the Islamic University*. Islamic University, Gaza, Palestine, 13(1). 239-261.
- Palestinian Islamic. (2019). *Annual Reports (2013-2019)*. Ramallah, Palestine: Palestinian Islamic Bank, Shareholders Department.
- Qaryaqus , R. & Hanafi, A.-G. (1999). *Financial markets and institutions*. Alexandria, Egypt: Alexandria Book Center. 91-214.
- Qattaf, A. & Moqadm, B. (2016). Measures to reduce the risks of financing and investment instruments in Islamic banks. *Journal of Law and Human Sciences Economic* 2(30). zayan Ashour University, 306-310.
- Qawasmi, T. (2019). *Risks of financing forms in the Islamic banks operating in the southern West Bank and how to approach them from a legal perspective*. Unpulished Master's thesis, Hebron University, College of Graduate Studies, Palestine,p.173.
- Qundos, A. & Sahlawi, A. (2015). Risks of Islamic financing instruments. *Bait Al-Mashura Journal*. Issue 7, Qatar. 85-91.
- Qureshi, m. j. (2004). Evaluating the performance of banking institutions - a case study of a group of Algerian banks. *Al-Baheith Journal*. Issue 3, Algeria. 89-95.
- Ramadan, Z. & Judih, M. (2006). *Credit Risk Management*. Amman, Jordan: Publications of Al-Quds Open University, 1st Edition. 168.
- Rose, P. (2002). *Commercial Bank Management, Measuring & Evaluation Bank Performance*. New Yourk: Mc Graw Hill, pp.149-190.
- Almazari, A. (2011). Financial Performance Evaluation of Some Selected Jordanian Commercial Banks. *International Research Journal of Finance and Economics*. (68). 50-63.

- Bhagwat, R. & Sharma, M. (2007). Performance measurement of supply chain management: A balanced scorecard approach. *Computers & Industrial Engineering*. 53(1). 43-63.
- Gitman, L. J. (2005). *Principles of Managerial finance*. U.S.A, Boston: Addison- Wesley, 11th Edition, (first published 1976). P.40.
- IFSB. (2005). *Credit Risk Background and Definition*, Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than insurance institutions) offering only Islamic services. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board, P.6.
- Mona, J. G. & Dixie, L. M. (1987). *Managing Financial Institutions: An Assets \ Liability Approach*. USA: Houghton Mifflin Harcourt School publisher, part 5, chapter 22, pp.648-766.
- Rose, P. (2002). *Commercial Bank Management, Measuring & Evaluation Bank Performance*. New York: Mc Graw Hill, PP.149-190.